مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٨٩**

الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد فاشر
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس ياربا
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد ايبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/251)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٠١٦) ٢٣٣٤ (S/2019/251)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/251، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٠١٦) ٢٣٣٤.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (***تكلم بالإنكليزية***): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس إحاطتي الإعلامية الدورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط اليوم لعرض التقرير التاسع (S/2019/251) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة الممتدة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وقبل أن أقدم معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بأحكام القرار، والتي حدثت عقب تقديم التقرير الخطي للأمين العام إلى المجلس، أود أن أتناول الحالة على أرض الواقع خلال الـ٤٨ ساعة الماضية.

ففي ٢٥ آذار/مارس، أُطلق صاروخ من قطاع غزة، وأصاب مباشرة منزلا في وسط إسرائيل. وأصيب سبعة أفراد من أسرة بجروح، من بينهم ثلاثة أطفال. وخلال فترة الـ ٢٤ ساعة التي تلت ذلك أُطلقت ١٠٣ صواريخ وقذيفة هاون على الأقل، من غزة باتجاه إسرائيل، واعترضت بعضها منظومة القبة الحديدية، في حين سبب البعض الآخر أضرارا مادية لمنزل في سديروت، أو أصاب مناطق غير مأهولة. وشنت القوات الجوية الإسرائيلية ٤٢ غارة على مواقع مختلفة في غزة، في حين أطلقت قوات الدفاع والبحرية الإسرائيلية حوالي ١٦ قذيفة تجاه قطاع غزة. ووفقا لما أفادت به مصادر محلية، أصيب سبعة فلسطينيين بجروح جراء الغارات. ودُمر العديد من المباني، بما في ذلك مكاتب حماس ومبان أمنية. وفي الساعة ٦ من صباح اليوم بالتوقيت المحلي، يبدو أن هدوءا هشا قد ساد.

وخلال الأيام العشرة الماضية وقع هجومان بالصواريخ من غزة استهدفا منطقة تل أبيب، الأمر الذي يشكل تصعيدا خطيرا للغاية. ومنذ الساعات الأولى من يوم أمس، لم أبرح أنا وفريقي نعمل بشكل مكثف مع مصر، وجميع الأطراف المعنية لضمان عدم خروج الحالة عن نطاق السيطرة. وكما قلت في مرات عديدة في مجلس الأمن، وسأكرره هنا اليوم مرة أخرى، ليس في مصلحة أحد حدوث مواجهة عسكرية شاملة في غزة.

إن أي نزاع جديد سيكون له أثر مدمر على الشعب الفلسطيني، وستكون له عواقب بالنسبة للإسرائيليين الذين يعيشون في المنطقة المحيطة بغزة، ومن المرجح أن تترتب عليه آثار

إقليمية. ولهذا السبب أطلب من جميع المشاركين اليوم الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانة استمرار الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه إسرائيل. إن تلك الأعمال الاستفزازية من شأنها فقط أن تزيد بصورة كبيرة من خطر التصعيد، وستلحق الضرر في نهاية المطاف بجهودنا الجماعية الرامية إلى دعم سكان غزة وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. ويجب علينا أيضا أن ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس حيث ما زالت الحالة متوترة للغاية.

وبالعودة إلى التقرير المقدم بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يتعين علي أن أبدأ بالقول بأن اسرائيل، مرة أخرى، لم تتخذ أي خطوات من أجل أن ”توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“، على النحو المطلوب في الفقرة ٢ من القرار. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت الحكومة إنشاء ٨٤٠ وحدة جديدة في أرييل. وقد وُصف هذا القرار بأنه رد على هجوم وقع في ١٧ آذار/مارس.

و استمرت علميات هدم الأبنية المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومنذ ١٥ آذار/مارس، هُدمت أو صُودرت سبعة مبان إضافية مملوكة للفلسطينيين على يد السلطات الإسرائيلية.

أدى ذلك إلى تشريد تسعة أشخاص. ومن بين المباني التي هدمت خزان مياه في قرية سوسية، وثلاثة مبانٍ تابعة للمجتمعات المحلية في جنوب الخليل، ومبنى مدرسة ابتدائية قيد التشييد في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية.

يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضا، في الفقرة ٦ من المنطوق، إلى ”اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين“. ومع ذلك، كما تشهد على ذلك الأحداث الأخيرة، فحتى الفترة الوجيزة التي انقضت منذ تقديم التقرير الكتابي، اتسمت بتصعيد العنف. وابتداء من ١٤ و ١٥ آذار/مارس، تظاهر آلاف الفلسطينيين في غزة تحت شعار ”نريد أن نعيش“. واحتجوا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المريعة في غزة وعلى ”الظلم الناجم عن الانقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على غزة بالقوة والعنف“. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت بشكل عام غير عنيفة، إلا أن أفراد من أمن حماس فرّقوا المشاركين بعنف، وتعرض للضرب العديد منهم، بمن فيهم النساء والأطفال والصحفيون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأدخلوا إلى المستشفيات. وتمت مداهمة عشرات المنازل بحثا عن المتظاهرين. وأفاد مراقبون محليون في مجال حقوق الإنسان بأن أكثر من ١ ٠٠٠ شخصا، بمن فيهم أطفال، قد اعتقلوا وتعرض للضرب العديد منهم. وأدانت جميع الفصائل الفلسطينية حملة القمع هذه.

وفي الوقت نفسه، استؤنفت أيضا الاحتجاجات على سياج غزة الذي ساده الهدوء لبضعة أيام. منذ ١٥ آذار/مارس فقط، أطلق ما لا يقل عن ١١ جهازا حارقا من غزة باتجاه إسرائيل. وردا على ذلك، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بقصف أو مهاجمة ثلاثة أهداف في غزة في أربع مناسبات، ولم يسفر ذلك عن وقوع إصابات. وهذا، بطبيعة الحال، لا يشمل الصواريخ التي أُطلقت خلال التصعيد الذي وقع الساعات الـ ٤٨ الماضية.

استمرت أيضا التوترات في الضفة الغربية المحتلة. وقُتل أربعة فلسطينيون على يد قوات الأمن الإسرائيلية في عمليات أمنية مختلفة وفي حوادث أخرى، في حين قُتل إسرائيليان على يد فلسطينيين، بمن فيهم جندي ومدني واحد. وفي ١٧ آذار/مارس، طعن فلسطيني جنديا إسرائيليا بالقرب من مستوطنة آرييل، وأخذ بندقيته وأطلق النار عليه وعلى مدني إسرائيلي، مما أسفر عن مقتل وإصابة جندي آخر بجروح بليغة. وفي عمليات التفتيش اللاحقة، تمت مداهمة ١٥ منزلا، وفرض طوق أمني مؤقت على عدة قرى، وأُلقي القبض على ثلاثة أفراد من أسر

المشتبه فيه. وبعد يومين، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية المشتبه فيه في قرية عبوين.

وقع حادث آخر في ١٩ آذار/مارس، عندما دخل المصلون اليهود نابلس، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، في طريقهم لزيارة قبر يوسف، وهي ممارسة شهرية تتسق مع الاتفاقات السابقة المبرمة بين الطرفين. ولئن كانت تفاصيل المصادمات التي تلت ذلك ما زالت موضع جدل، فقد قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين وجرحت ما لا يقل عن ٢٧ آخرين.

في ٢٠ آذار/مارس، وفي بيت لحم، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٢٦ عاما وأردته قتيلا، وأصيب آخر بجروح، بينما كان يقود سيارته بالقرب من نقطة تفتيش عسكرية جزئية في ظروف متنازع عليها. وفي قرية بيت سيرا، بالقرب من رام الله، وبصورة مماثلة أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وأصيب بالقرب من نقطة تفتيش. وقد بدأت السلطات الإسرائيلية تحقيقات في كلا الحادثين.

في ٢٤ آذار/مارس، قام سجناء من حماس بطعن اثنين من حراس السجن الإسرائيليين في سجن كتزيوت في جنوب إسرائيل. وفي أعقاب ذلك، أفادت التقارير عن إصابة ١٢ سجينا في مصادمات نشبت بين الحراس والسجناء.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الفقرة ٧ الطرفين إلى ”الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والخطاب التحريضي“. ولسوء الطالع، استمرت هذه الأعمال والخطابة. وفي ١٧ آذار/مارس، أشادت حركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني بالهجوم الذي وقع بالقرب من مستوطنة آرييل ووصفتاه بأنه ”عملية بطولية“، في حين أشادت حركة فتح على مواقع التواصل الاجتماعي بالجاني بوصفه ”بطلا شهيدا“. وواصل القادة السياسيون الإسرائيليون أيضا الدعوة إلى الاغتيالات المستهدفة لمسؤولي من حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية وإلى ضم الضفة الغربية.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الفقرة ٤، نداءات المجموعة الرباعية للشرق الأوسط

> ”اتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على الأرض التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين“.

ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في الأماكن المقدسة في القدس متوترة. ففي ١٧ آذار/مارس، أقرت مرة أخرى المحكمة الابتدائية في القدس الأمر المتعلق بإغلاق المبنى لمدة ٦٠ يوما، ويقع ذلك المبنى عند باب الرحمة – المعروف أيضا ببوابة الرحمة – في مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل، الذي أغلقته السلطات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب أمنية. وتؤكد دائرة الأوقاف الإسلامية – التي رددت تأكيدها وزارتا الخارجية الفلسطينية والأردنية، أن المحاكم الإسرائيلية لا تمتلك ولاية قضائية على الموقع المقدس، الكائن في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وحذرت من أي تغييرات في الوضع الراهن التاريخي والقانوني. غير أن إسرائيل تعتبر إنشاء مسجد في منطقة بوابة الرحمة انتهاكا للوضع الراهن. وحتى ٢٠ آذار/مارس، لم يتم تنفيذ أمر المحكمة الابتدائية في القدس. وتتواصل الصلوات اليومية في منطقة بوابة الرحمة، بينما تتواصل المباحثات بين إسرائيل والأردن.

لم تشهد الأيام القليلة الماضية حلا للأزمة التمويلية الناجمة عن قرار إسرائيل حجب ٦ في المائة من الإيرادات التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، ورفض القيادة الفلسطينية قبول أي عمليات نقل للتخليص الجمركي ما لم يعاد إليها المبلغ بالكامل. وقد بدأت الحكومة الفلسطينية في تنفيذ تدابير تقشف

صارمة، وتشمل تلك التدابير خفض المرتبات بنسبة ٥٠ في المائة لأكثر من ٥٠ في المائة من موظفي الحكومة الفلسطينية، والحد الأقصى الإجمالي لمدفوعات المرتبات، ووقف الترقيات، والتعيينات، والمكافآت، ووقف شراء العقارات والسيارات، وتخفيض بنسبة ٢٠ في المائة في النفقات التشغيلية في جميع الإدارات، بما في ذلك التخفيض في النفقات على السفر والضيافة والوقود. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم السلطة الفلسطينية الاقتراض من المصارف المحلية في الفترة من الآن وحتى تموز/يوليه. وسيكون لذلك تأثير كبير على الاقتصاد الفلسطيني، مما سيؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، وإلى زيادة في تخفيض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في الختام، أود أن أكرر الأعراب عن بعض الملاحظات المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لا يزال توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمرا من دون هوادة. إن المضي قدما أو الموافقة أو تقديم عطاءات لبناء أكثر من ٣,٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، على النحو المبين في التقرير الكتابي المعروض على المجلس (S/2019/251)، يمثل أكبر مجموعة من الوحدات منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وهذا يتضمن الإعلان مؤخرا عن بناء ٨٠٠ وحدة في مستوطنة آرييل. وأكرر أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي إثر قانوني، ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب أن يتوقف فورا بالكامل.

يستمر أيضا هدم الهياكل الفلسطينية والاستيلاء عليها. ومما يبعث على الانزعاج بصفة خاصة هدم الهياكل المرتبطة بالوصلات المائية الحيوية في المجتمعات المحلية في المنطقة جيم في الضفة الغربية، التي تعاني أصلا من نقص في المياه. ويساورني القلق إزاء استمرار الضغط على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب عكس مسار هذه السياسات، وعلى إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويحزنني العنف المستمر الذي لا يزال يؤدي إلى خسائر مأساوية في الأرواح الفلسطينية والإسرائيلية. وتبرز الحوادث الأخيرة في الضفة الغربية وغزة التوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخطر تصعيد النزاع على نطاق أوسع. وأحض الطرفين على نبذ العنف والعمل على تخفيف حدة التوترات. ولا يوجد مبرر للإرهاب، وأهيب بالجميع الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانته بشكل قاطع.

يساورني القلق من إننا قد نواجه مرة أخرى تصعيدا خطيرا آخر للعنف في غزة، يمكن أن ينطوي على عواقب وخيمة. اليومان الماضيان اظهرا لنا الخطر الوشيك المتمثل في اقترابنا مرة أخرى من حافة الحرب. إن الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على المدن والقرى الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي ويعرض حياة المدنيين لخطر كبير. ولا بد أيضا من وقف إطلاق الأجهزة الحارقة والمتفجرة نحو إسرائيل.

كذلك ما زلت اشعر بقلق بالغ إزاء عدد القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين على طول السياج المحيط بغزة. وتقع على عاتق قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولية ممارسة ضبط النفس، ولا يجب استخدام القوة المميتة إلا عندما لا يكون هناك مفر منها بشكل قاطع ومن أجل حماية الأرواح.

أدين بشدة حملة الاعتقالات والعنف في قطاع غزة ضد المحتجين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومم يبعث على الجزع الشديد الضرب الوحشي للصحفيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، ومداهمة المنازل. إن شعب غزة الذي طالت معاناته له الحق في الاحتجاج من دون خوف من الانتقام، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانة هذه الأعمال.

كما أكدت مرارا وتكرارا، فإن الحالة في غزة لا تحتمل، وإن الاحتجاجات الأخيرة تبرز الحاجة إلى عودة حكومة فلسطينية موحدة إلى غزة. وأهيب بجميع الفصائل الفلسطينية الانخراط بإخلاص مع مصر من أجل تنفيذ اتفاق القاهرة المبرم في عام ٢٠١٧، وإنهاء الانقسامات بين الفلسطينيين.

وبينما تواصل الأمم المتحدة جهودها لتهدئة الوضع، يظل إحراز تقدم على مسار المصالحة وإنهاء إجراءات الإغلاق المفروضة على غزة أمورا بالغة الأهمية. وأشجع الدول الأعضاء على دعم تلك الجهود الحيوية.

إن عدم حل أزمة التمويل التي تواجه السلطة الفلسطينية يهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة المضطربة أصلا. ويتعين على الطرفين مواصلة تنفيذ اتفاقاتهما الثنائية وتجنب اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي تقوض حل الدولتين.

كما لا تزال الحالة في مدينة القدس القديمة تشكل مصدر قلق بالغ. وأحث جميع الأطراف على العمل من أجل تخفيف حدة التوترات. وأشجع إسرائيل والأردن على العمل معا للحفاظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة، مع الإشارة إلى الدور الخاص والتاريخي للمملكة الهاشمية باعتبارها الوصية على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس.

أخيرا، ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية السارية منذ زمن طويل والاتفاقات السابقة. ولا يوجد بديل صالح عن حل الدولتين. ونظرا للطابع المترابط للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة واحتمال تغذية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي للخطاب المتطرف، فإن تهيئة الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى إجراء مفاوضات مجدية لا يزال أمراً بالغ الأهمية.

ومع ذلك، لا بد في المقام الأول من توفر القيادة والإرادة السياسية اللازمتين لاتخاذ خطوات عملية دعما لإنهاء الاحتلال وإرساء السلام الدائم. وإلى أن يتحقق ذلك، سيُكتَب على جيل آخر من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يقضوا حياتهم في البحث بلا طائل عن سلام بعيد المنال.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد فاشر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على الإحاطة الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على التقرير الخطي الثاني (S/2019/251) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويبين التقرير حقيقة محزنة أخرى – فلم يتم تنفيذ أي عنصر من عناصر القرار من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، ولا يوجد أي مؤشر على التنفيذ في المستقبل. بل على العكس من ذلك، ترفض السلطة القائمة بالاحتلال بشكل صارخ قرار المجلس.

وقد أبلغت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق عن حالة قاتمة أخرى بشأن وحشية السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية من مسافة قريبة ضد المدنيين، وحتى ضد الأطفال والعاملين في المجال الطبي والأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا انتهاك صارخ للكرامة الإنسانية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ويطرح كلا التقريرين ثلاثة شواغل رئيسية يجب علينا أن نكون متيقظين لها.

أولا، هناك اتجاه واضح ومقلق نحو الضم الفعلي لفلسطين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ولدينا قائمة طويلة من الانتهاكات التي ما فتئت السلطة القائمة بالاحتلال ترتكبها وبشكل صارخ. وهي تشمل استمرار بناء المستوطنات غير القانونية وإنهاء ”الوجود الدولي المؤقت في الخليل“ وعدم دفع

الإيرادات الفلسطينية والحوادث التي وقعت في الحرم الشريف، فضلا عن العنف الذي ترتكبه السلطات وقوات الأمن والمستوطنون، على سبيل المثال لا الحصر. ويتعارض ذلك مع كل ما تسعى الأمم المتحدة جاهدة إلى تحقيقه منذ عام ١٩٤٧. وأود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات رفض إندونيسيا وإدانتها لأي من هذه المحاولات.

ثانيا، يجب علينا جميعا أن نكثف جهودنا من أجل تحسين الأحوال الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وهذا الأمر أكثر إلحاحا نظر لتراجع التزام البعض فيما يتعلق بتعددية الأطراف والمساعدة الإنسانية. ونشعر بقلق بالغ إزاء عدم دفع السلطة القائمة بالاحتلال ١٣٩ مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية. إذ يشكل هذا الأمر مصادرة غير مشروعة لممتلكات الغير وينتهك بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية – وهو معاهدة وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية. وهو أمر مجحف وغير مقبول وغير عادل بتاتا، وبالتأكيد غير قانوني.

ونوجه التحية إلى الشعب الفلسطيني على صموده وعزمه على تحمل هذا الضغط على الرغم من الأزمات الاقتصادية والسياسية والإنسانية الشديدة التي يعاني منها. كما نحترم تماما سياسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في التحويل الكامل أو لا شيء على الإطلاق.

وعلى الجانب الإيجابي، نشيد بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات المانحة، من خلال مختلف مبادراته ومشاريعه، ومنها آلية إعادة إعمار غزة. وفي الشهر الماضي تحديدا، التزمت إندونيسيا أيضا بزيادة دعمها المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبتنفيذ مشروع لتحلية المياه في قطاع غزة.

أما نقطتي الثالثة فهي وجوب أن تحترم أي خطة سلام مستقبلية المعايير المتفق عليها استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة. وحل الدولتين هو السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الطرفين.

كما تواصل إندونيسيا تشجيع فلسطين على تحقيق الوحدة الوطنية. ونثني على الجهود التي تبذلها مصر وروسيا دعما لمبادرات المصالحة الوطنية.

ومن الأهمية بمكان المحافظة على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وقيام السلطة القائمة بالاحتلال بإغلاق جميع بوابات المسجد الأقصى هذا الشهر، فضلا عن مدينة القدس القديمة، هو تدبير خطير يزيد من تأجيج التوترات وربما تم اتخاذه من أجل هذا الهدف. وهذه التدابير يمكن أن تزيد من زعزعة استقرار الحالة المعقدة والهشة أصلا وأن تثير العنف.

وسيكون لزعزعة الاستقرار في فلسطين، ولا سيما في القدس، آثار متلاحقة كبيرة في المنطقة وخارجها. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى رصد تلك التطورات عن كثب لتجنب تصعيد محتمل للنزاع قد يكون مكلفا للغاية إذا عولج بعد فوات الأوان.

اسمحوا لي أن أشرح بوضوح موقف إندونيسيا بشأن الحالة مؤخرا في مرتفعات الجولان. ترفض إندونيسيا بشدة تحرك الولايات المتحدة غير القانوني في الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل لأنه تصعيد وانتهاك خطير للقانون الدولي ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وسيثير هذا الإجراء الغضب ويعطل الجهود الجارية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ومن ثم، فإنه غير مقبول بأي معيار من المعايير. وكما جاء في القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، فإن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مرتفعات الجولان السوري المحتل لاغ وليس له أثر قانوني دولي. وبناء على ذلك، أود أن أعيد تأكيد موقف إندونيسيا المبدئي المتمثل في الاعتراف بمرتفعات الجولان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، احتلته إسرائيل في عام ١٩٦٧.

في الختام، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا على أنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا إذا اتحد المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على جميع الجبهات. ويجب ألا ننسى أبدا أن ولايتنا هي إنقاذ الأرواح والجنس البشري.

السيد العتيبي (الكويت): أتقدم في البداية بجزيل الشكر والامتنان للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته حول التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/251). ونؤكد على دعم الكويت الكامل للجهود التي يقوم بها من أجل إزالة أسباب التصعيد ومنع المزيد من التوتر. ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره التاسع مكتوباً، عملاً بأحكام هذا القرار وتماشيا مع المذكرة A/2017/507، وأسوة بما هو متعارف عليه مع القضايا المختلفة المطروحة على جدول أعمال المجلس. كما نتطلع إلى تقديم تقريرين مكتوبين على الأقل سنويا.

لم نتفاجأ أن السيد ملادينوف كرر اليوم عبارته المعهودة عند إحاطتنا، وللمرة التاسعة خلال الـ ٢٧ شهرا الماضية ومنذ اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بأن إسرائيل لم تتخذ أي خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. بل ما يحصل هو العكس تماما. في ظل إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التوسع بوتيرة عالية في سياستها الهادفة إلى ضم الأراضي الفلسطينية والقضاء على إمكانية حل الدولتين.

إذ تفيد آخر تقارير الأمم المتحدة بتنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلية خططا لبناء وتوسيع وتمويل وترخيص الاستيطان، منها مثلا خطط لبناء أكثر من ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية. وعليه، لا بد أن يلزم المجتمع الدولي إسرائيل بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يؤكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، ويطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وكذلك التأكيد على تنفيذ القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، القاضية بعدم شرعية وقانونية الاستيطان الإسرائيلي بما فيها قرارا مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

خلال شهر تقريبا، اضطررنا إلى طلب عقد جلسة تلو الأخرى لبحث القرارات الأحادية الجانب التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية بصورة غير قانونية، أولا عندما رفضت التجديد لبعثة الوجود الدولي المؤقت في الخليل، ثم عندما طلبنا عقد جلسة بصورة مشتركة مع إندونيسيا في ٨ آذار/مارس لبحث التداعيات الاقتصادية من وراء قرار إسرائيل الأحادي لتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية، الذي نخشى أن يشعل فتيل أزمة أخرى، وهو ما ذكّرنا به السيد ملادينوف، وعلى ما قد تحمله الأسابيع المقبلة من تداعيات خطيرة قد تجر المنطقة إلى ما لا تحمد عقباه بسبب هذا القرار المخالف للاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وتحديدا بروتوكول باريس، والذي ينتهك القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. ونؤكد هنا على حق السلطة الفلسطينية المطلق في كيفية استخدامها لأموالها، خاصة تلك التي تأخذ شكل مساعدات اجتماعية لأكثر الناس ضعفاً، وهم أسر الشهداء وأهالي آلاف السجناء السياسيين القابعين في سجون الاحتلال.

وبالنسبة لخطاب الكراهية الإسرائيلي، إلى جانب استمرار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيين في الإدلاء بتصريحات تحريضية تنم عن الازدراء وتؤجج المشاعر في انتهاك واضح للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي دعا فيه المجلس إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض وخطاب الكراهية المؤجج للمشاعر التي تؤدي بدورها إلى تنامي جرائم المستوطنين ضد المدنيين من الفلسطينيين وممتلكاتهم وحتى أماكن عبادتهم، بحماية من قوات الأمن الإسرائيلية، دون أي احترام لقدسية

أماكن العبادة. وآخرها إغلاق بوابة الرحمة للمسجد الأقصى، ومن ثم إغلاق المسجد بأكمله ومنع المصلين من دخول ساحات المسجد. إلى جانب اعتقالها لعدد من كبار موظفي مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس، منهم رئيس المجلس البالغ من العمر ٨٠ عاما، وإبعاده عن المسجد لمدة أسبوع. ونجدد هنا رفضنا لكافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانيا ومكانيا.

ومع اقتراب ذكرى السنة الأولى لانطلاق مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة، التي تتزامن مع صدور تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي خلص إلى الآتي: ارتكاب الجنود الإسرائيليين انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال المظاهرات، تأكيد اللجنة على أن المظاهرات مدنية الطابع ولها أهداف سياسية واضحة، بعض الانتهاكات التي ارتكبت تعدّ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لقد حذرنا مما سبق ذكره في كل جلسة منذ ٣٠ مارس/آذار الماضي مع انطلاق المسيرة الأولى وأمام عجز المجلس عن وضع حد لهذه الجرائم ووقف تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها وممارساتها غير القانونية. مما يحتم إنفاذ قرار الجمعية العامة بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين، طالما استمر هذا الاحتلال والحصار غير القانونيين، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواردة في تقرير الأمين العام الأخير في هذا الشأن وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي على المشاركة في حماية هؤلاء المدنيين وتشكيل وإنشاء آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام.

وبالنسبة لنشاط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإنه من الصعب كمجتمع دولي المطالبة بالحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ككل، أو في الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، دون الاعتراف بالدور المحوري الذي تؤديه وكالة الأونروا في توفير الخدمات الأساسية لما يقارب ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ونشيد في هذا الخصوص باعتماد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قرارا خلال دورتها السادسة والأربعين بإنشاء صندوق وقفي لضمان التمويل المستدام لأنشطة الوكالة والذي يشكل وعاء ماليا لدعم اللاجئين الفلسطينيين تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية. بهدف جمع الأموال من الدول والمؤسسات لتعزيز الوضع المالي لها ولدعم أنشطتها في مجالي الإغاثة الإنسانية والتنمية للنهوض بالقطاعات الصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين.

وبالنسبة لإعلان الولايات المتحدة ضم الجولان تحت سيادة إسرائيل: جميعنا تابع ردود الفعل الدولية المنددة بأي خطوة ترمي إلى ضم الأراضي بالقوة والرافضة لأي تدابير غير قانونية ترمي إلى زيادة التوتر في المنطقة. ونأسف لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بضم الجولان تحت سيادة إسرائيل. ونؤكد على حق سورية في استعادة كامل الجولان العربي السوري استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية. ونرفض القرارات التي من شأنها تكريس سلطة احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري أو لأي أرض عربية محتلة.

إذ إن الوضع الحالي على الأرض يأتي بعد قيام إسرائيل خلال العقود الخمسة الماضية، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ قرارت تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان. إن هذه المحاولات تعتبر غير قانونية ولاغية وباطلة. وتشكل خرقاً للاتفاقات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٥) و ٤٩٧ (١٩٨١)، التي يؤكد فيها المجلس عدم القبول بالاستيلاء على

الأراضي عن طريق القوة. ولا نستغرب أن إسرائيل التي وصفت قرار الولايات المتحدة بالتاريخي هي الدولة الوحيدة التي تتجاهل وتنتهك قرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام، نجدد مطالبتنا المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته واتخاذ ما يلزم من تدابير والعمل على إعادة إحياء العملية السلمية من أجل الوصول إلى حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الشاملة بشأن الحالة على أرض الواقع، في ضوء أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/251).

وسمعنا ببالغ القلق التفاصيل المتعلقة بالتدهور المأساوي للحالة الذي ينبهنا إلى الاتجاه الخطير الذي يسير إليه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي يقوض بشكل منهجي آفاق تحقيق السلام الدائم في مرحلة حرجة كهذه. وكما قيل باستمرار، فإن اتخاذ تدابير من جانب واحد في انتهاك صارخ للقانون الدولي والعنف المستمر والتحريض والاستفزاز والضغوط المالية وغياب المصالحة الداخلية في خضم أزمة إنسانية كبرى، هي جميعا عناصر تقوض الظروف اللازمة لتحقيق السلام. وبالنظر إلى الطابع المترابط للنزاعات في الشرق الأوسط، حيث أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الأكثر رمزية واستمرارًا على الإطلاق، فإن عواقب التقاعس عن اتخاذ إجراء تنطوي على خطر تأجيج العنف والتطرف في المنطقة، مع التسبب في زيادة عدم الاستقرار وزيادة معاناة ويأس ملايين الأشخاص.

وكما ناقشنا مؤخرًا، يجب أن نعيد تنشيط جهودنا الجماعية وأن نعزز توافق الآراء الدولي، لأننا ندرك أننا نتشاطر تهديدات وتحديات مشتركة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية والأمن الإقليمي والدولي، مع الاعتماد على القانون الدولي وتعددية الأطراف والحلول السلمية للنزاعات وإدراك دور الوساطة المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لاحظنا بأسف خلال ربع السنة الأخير التوسع المستمر للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث جرى تقديم اقتراحات لبناء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية أو تمت الموافقة عليها أو طُرحت عروض بشأن إقامتها، واتُخذت تدابير موجهة نحو تقنين محتمل للعديد من البؤر الاستيطانية والوحدات السكنية في المستوطنات، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات لتقنينها بأثر رجعي.

كما ندين بشدة أعمال العنف التي وقعت في الأيام الماضية ضد المحتجين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، وندين العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استمرار استخدام القوة المميتة وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والوسائل الحارقة من غزة إلى إسرائيل، بما في ذلك أحداث الأمس التي أصيب فيها طفلان واستُخدمت خلالها القوة ضد أفراد الخدمات الطبية الذين يقومون بمهامهم.

خلال أحدث جلسة لنا بشأن هذا البند (انظر S/PV.8466)، أعربنا عن قلقنا إزاء الفجوة التي خلفها غياب ”الوجود الدولي المؤقت في الخليل“، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي قام به في منع نشوب النزاعات وحماية الفلسطينيين في تلك المنطقة الحساسة. والتقارير التي تشير إلى زيادة أعمال العنف والمضايقات من قبل المستوطنين في المنطقة H2 من الخليل في أعقاب انسحاب الوجود الدولي المؤقت، في ١ شباط/فبراير، تبرر قلقنا الجماعي.

ولا يزال يساورنا القلق جراء الحالة الإنسانية والاقتصادية الهشة التي لا تزال مستمرة في غزة، بما في ذلك أزمة الطاقة الحادة، وننوه ونشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجهودها الرامية إلى

تخفيف معاناة السكان. والتجميد الأخير للإيرادات المالية المحصلة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية هو عامل إضافي لزعزعة الاستقرار، من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة. وإننا نخاطب القيادة والإرادة السياسية لدى الأطراف كي توجه جهودها المتجددة على وجه الاستعجال نحو التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع المستمر منذ فترة طويلة، من خلال مفاوضات عادلة، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات والمبادرات السابقة، القائمة على حل الدولتين والمصالح الفضلى لأبناء شعبيهما، الإسرائيلي والفلسطيني، الذين تحملوا لسنوات طويلة جدا المعاناة الناجمة عن الصراع.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الرصينة.

تدين الولايات المتحدة بشدة الهجوم الصاروخي على إسرائيل من غزة يوم أمس والذي أسفر عن إصابة سبعة مدنيين أبرياء، ونؤكد من جديد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وأعتقد أنه يمكننا جميعًا الاتفاق على ضرورة أن يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون معًا، بدعم من المجتمع الدولي، على تحسين الأوضاع في غزة والضفة الغربية، لكن هذا العنف الخبيث هو إشارة واضحة من حركة حماس وغيرها من الفصائل في غزة التي ترى أن هذا التعاون والتقدم يتعارضان مع أهدافها.

ويتحمل كل واحد منا حول هذه الطاولة مسؤولية إدانة الهجمات الصاروخية، ولكن يجب علينا أيضًا أن ندرك أنه، بالإضافة إلى إرهاب المدنيين الإسرائيليين، فشلت حركة حماس في تلبية احتياجات الفلسطينيين في غزة، وقامت في الآونة الأخيرة بحملة صارمة ضد الفلسطينيين المتظاهرين. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، خرج الآلاف من الفلسطينيين في غزة للاحتجاج على حركة حماس وعلى الوضع الاقتصادي والإنساني المريع في غزة. وردت قوات الأمن التابعة لحماس باعتقالات واسعة وعنف ضد المتظاهرين، بمن فيهم النساء والأطفال. حيث تعرض الصحفيون للضرب الوحشي، وسُجن ١٥ صحفياً محلياً. ووفقًا لمنظمة العفو الدولية ”بلغ قمع حرية التعبير واستخدام التعذيب في غزة مستويات جديدة مفزعة“.

إننا نتفق على إسهام العديد من العوامل في الحالة التي وصلت إليها غزة، ولكن يتعين على المجتمع الدولي تسليط الضوء على ما ترتكبه حركة حماس من مظالم، مثل الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتشجيع أعمال العنف ضد الإسرائيليين الأبرياء والإشادة بها، وكذلك كيفية تعاملها مع إخوانها وأخواتها من الفلسطينيين.

كما يعلم أعضاء المجلس، وقّع الرئيس ترامب أمس إعلانًا يعترف فيه بأن مرتفعات الجولان هي أرض إسرائيلية، وهو قرار ذو أهمية استراتيجية وأمنية كبيرة بالنسبة لدولة إسرائيل. فالسماح بسيطرة أنظمة من على شاكلة النظامين السوري والإيراني على هضبة الجولان سيكون بمثابة تغاض عن فظائع نظام الأسد وعن الوجود الخبيث والمزعزع للاستقرار لإيران في المنطقة. وقد أوضحت إدارة الولايات المتحدة أنه لا يمكن إبرام اتفاق سلام لا يلبي بشكل مرض احتياجات إسرائيل الأمنية في مرتفعات الجولان.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة الإحاطة هذه المخصصة لمناقشة آخر التطورات التي تشهدها الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية والعقبات التي تحول دون تحقيق سلام دائم في تلك المنطقة. ويثني وفد بلدي على السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الممتازة التي تثير عدة ملاحظات بشأن عملية السلام والحالة الإنسانية في غزة.

فيما يتعلق بعملية السلام، وفي ضوء آخر التطورات، تلاحظ كوت ديفوار مع الأسف أن الأمل في تحقيق سلام دائم

بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني آخذ في التلاشي مع تتابع فصول الأزمة. ويثير إطلاق الصواريخ من غزة على تل أبيب والرد الإسرائيلي اللاحق مخاوف من تصاعد أعمال العنف والتي قد تؤدي إلى زيادة تقويض آفاق التوصل إلى حل نهائي للنزاع. وبالنظر إلى هذا الموقف المقلق، تكرر كوت ديفوار دعوتها لجميع أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس والامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولالتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

ويلتزم بلدي بتوافق الآراء الدولي بشأن الحاجة إلى استئناف عملية السلام، وهي إطار مناسب لإيجاد حلول مقبولة للطرفين فيما يخص القضايا الرئيسية، مثل وضع القدس ورفع الحصار المفروض على غزة وتوفير الأمن للسكان الفلسطينيين في الخليل. ولذلك، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط بتصميم في حوار بناء، وتدعوها كذلك إلى الامتناع عن القيام بأي عمل أحادي من شأنه تقويض جهود المجتمع الدولي الرامية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، تؤيد كوت ديفوار جميع التدابير والمبادرات التي يمكن أن تسهم في تحقيق المصالحة الفلسطينية، ولا سيما بين حركتي فتح وحماس، لتتمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة مهامها السيادية في كل من غزة والضفة الغربية. وأخيرا، تكرر كوت ديفوار التزامها بأمن دولة إسرائيل وبحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتؤكد من جديد دعمها القوي لحل الدولتين، اللتين تتعايشان إحداهما مع الأخرى بسلام داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء الأزمة التي لم يسبق لها مثيل في غزة، والتي تتسم بصعوبة متزايدة في الحصول على الرعاية الصحية ونقص مستمر في المياه والإمداد المحدود جدا بالكهرباء وعدم الانتظام في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، إلى جانب الحالة الاجتماعية والاقتصادية السيئة حيث تتجاوز معدلات البطالة أكثر من ٥٠ في المائة بين السكان القادرين على العمل.

وفي ضوء ذلك السيناريو القاتم، يدعو بلدي مجلس الأمن مرة أخرى إلى العمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة وجميع الشركاء لإيجاد الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر من ٥ ملايين شخص يعيشون في كرب.

وهنا يدعو وفد بلدي الشركاء الدوليين إلى مواصلة التعبئة من أجل توفير الدعم المالي اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. والهدف هو مساعدة الوكالة، التي تضطلع بدور رئيسي في آلية المساعدة الإنسانية الدولية، على الحصول على الموارد اللازمة لسد عجزها في الميزانية الذي يقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

وترحب كوت ديفوار بالتمويل الذي حصلت عليه الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يساعد، من جهة، على توفير المزيد من الوقود اللازم لتوفير الكهرباء لغزة، ومن ناحية أخرى، لدعم البرامج التي تمكن من إيجاد ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة جديدة في غزة. ونشكر المانحين الأسخياء، الذين يسهمون، بذلك، في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في غزة والأراضي الفلسطينية الأخرى. وهنا أود أن أثني على إنشاء آلية إعادة إعمار غزة، التي تنفذ أنشطتها مشاركة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة، الأمر الذي يدعو إلى الأمل في تعاون صريح بين الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السلام وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، تعيد كوت ديفوار تأكيد دعمها للسيد نيكولاي ملادينوف وتتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهمته. فنحن على اقتناع بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمات المختلفة في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. ويرى بلدي أن من شأن الحوار الشامل للجميع وحده تحقيق السلام والاستقرار

الدائمين في المنطقة، التي تتطلع شعوبها تطلعات مشروعة إلى الازدهار والسعادة.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته بشأن التطورات في الشرق الأوسط.

تدين جنوب أفريقيا الهجمات الصاروخية من غزة التي تستهدف إسرائيل. فمثل هذه الهجمات الصاروخية لا تعرض حياة المدنيين الأبرياء للخطر فحسب، بل وتقوض قضية الشعب الفلسطيني المشروعة. وإذ نقر بحق إسرائيل المشروع في الأمن، فإننا ندين استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة.

إن الأحداث الأخيرة لم تحدث في فراغ. فقد عانى شعب غزة مشقة شديدة أثناء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، ولن يؤدي تصاعد العنف إلا إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل. وكذلك يتعين على مجلس الأمن أن يعمل بحزم وعلى وجه السرعة لرفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة.

ويود وفد بلدي كذلك أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بتقرير الأمين العام الخطي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/251) وأن يعرب عن أملنا في أن تستمر هذه الممارسة بتقارير مستقبلية. وكما نتلقى تقارير عن مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس، فإن التقارير الخطية بشأن هذه المسألة ضرورية إذا أريد لمجلس الأمن أن يمارس ولايته في مجال صون السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط على نحو فعال.

وكما ذكر الأمين العام، فإن إسرائيل واصلت بلا هوادة وفي ظل إفلات من العقاب توسيع المستوطنات وهدم ومصادرة الممتلكات في الأراضي المحتلة. ومن المهم التأكيد على أن إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

إن مواصلة توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة يقوض آفاق السلام في الأجل الطويل؛ ويغير الحالة على الأرض، الأمر الذي يعرض حل الدولتين للخطر بتقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة؛ ويخالف قرارا من قرارات المجلس. عادة ما تؤدي مثل تلك الانتهاكات السافرة لقرار اتخذه مجلس الأمن إلى تدابير صارمة ضد الطرف المسؤول؛ غير أن المجلس ما زال صامتا، بشأن هذه المسألة. وإن لم يدعم المجلس قراراته، فإنه سيفقد فعاليته ويقوض ولايته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى، في ذلك الصدد، إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا.

ويعرب وفد بلدي عن قلقنا البالغ إزاء التجاهل المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط السائدة والطويلة الأمد وإزاء محاولات استباق الحكم بشأن مسائل الوضع النهائي، ولا سيما فيما يتعلق بالحدود ووضع القدس، من خلال اتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

وأود أن أعيد تأكيد موقف جنوب أفريقيا الداعم لحل الدولتين. ونود أيضا أن نؤكد على أن المسؤولية الأولى عن السلام تقع على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. وينبغي للمبادئ التوجيهية للمفاوضات أن تستند إلى الإطار الدولي القائم بالفعل، الذي يشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، على سبيل المثال لا الحصر.

وما زلنا نشعر بالقلق أن إسرائيل تواصل – بعد أكثر من ٤٠ عاما على اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية – احتلالها غير المشروع لمرتفعات الجولان وبالتالي تنتهك قرارات المجلس. ينبغي احترام القانون الدولي في هذا الصدد، وعليه، فإننا ندعو

إسرائيل إلى احترام السلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية وسيادتها.

وكما أشار الأمين العام، فإن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة وجدت أسبابا وجيهة للاعتقاد بأنه، في جميع الحالات تقريبا التي حققت فيها، كان استخدام الذخيرة الحية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية ضد المتظاهرين غير قانوني. وقد قتل، خلال الفترة قيد التحقيق، ١٨٣ من المحتجين، من بينهم ٣٥ طفلا، وأصيب أكثر من ٦ ١٠٠ بجراح جراء استخدام الذخيرة الحية. وتدين جنوب أفريقيا بشدة هذا الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، وتدعو إسرائيل إلى الامتناع عن الاستخدام غير المبرر للذخيرة الحية في مواجهة الاحتجاجات.

وفي الختام، تقف الاحتجاجات الجارية في غزة دليلا على الحالة الخطيرة وغير المقبولة للشعب الفلسطيني. ويتوقع لذكرى مرور عام على بدء مسيرة العودة الكبرى المرتقبة أن تشهد احتجاج عشرات الآلاف من الفلسطينيين على استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع لفلسطين. وندعو جميع الأطراف، في هذا الصدد، إلى كفالة أن تظل الاحتجاجات سلمية وغير عنيفة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الشاملة والثاقبة.

إن بولندا تدين بشدة هجوم الأمس بالصواريخ من قطاع غزة، الذي ضرب مبنى سكنيا في منطقة شارون، وأدى إلى إصابة ما لا يقل عن سبعة أشخاص، بمن فيهم رضيعان. وإذ نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حرب واسعة النطاق في القطاع. وفي هذا السياق، فإن أحداث الأمس على الأرض تبعث على القلق الشديد.

في عام ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يعيد التأكيد على قراراته السابقة فيما يتعلق بالقانون الدولي الواجب التطبيق ومعايير التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وللأسف لم يشهد النزاع منذ ذلك الحين تطورات إيجابية تذكر نحو تحقيق السلام. بل على النقيض من ذلك، كانت الاتجاهات سلبية على الأرض، فقد كان لإنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل والتوترات الجديدة حول جبل الهيكل والقرار الإسرائيلي بشأن الإيرادات الضريبية، ناهيك عن مسألة المستوطنات، عواقب سلبية، ولم تؤد إلا إلى تردي الحالة الأمنية المتقلبة بشدة أصلا في غزة وكذلك في الضفة الغربية.

وتشير تلك التطورات على الأرض بوضوح إلى استمرار الحاجة إلى مواصلة عملية التهدئة، إذ أن خطر سوء التقدير يزداد يوما بعد يوم، ولا سيما ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى بنهاية آذار/مارس.

وأولويتنا هي استئناف محادثات سلام مجدية. ونعتقد أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وحل جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، يظل يشكل سبيلا واقعيا للوفاء بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين وتحقيق سلام طويل الأمد. وللأسف، إذ تسوء الحالة على الأرض، يصبح حل الدولتين موضع شك. وتبرهن الزيادة الأخيرة في أعمال العنف، ولا سيما في الضفة الغربية، على أن الاحتلال والنزاع الدائمين يمهدان الطريق أمام تزايد الإحباط لدى المواطنين ويوفران تربة خصبة للتطرف.

وما زالت الحالة الإنسانية على أرض الواقع، وخاصة في قطاع غزة، في تدهور مستمر. ولا تلبي الاحتياجات الأساسية ولا يزال كثير من السكان يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية. والافتقار السائد إلى خطوات حاسمة صوب عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة، بالرغم من

بذل مصر قصارى جهدها من أجل إحياء هذه العلمية، يضر بتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة، ويسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية ويهدد بالتصعيد. وإحراز تقدم في عملية المصالحة الفلسطينية سيسهم بلا شك في تحسين الحالة على أرض الواقع.

واسمحوا لي أن أؤكد أن العجز المالي الحرج في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يبعث على القلق، لا سيما أن ٨٠ في المائة من سكان غزة يعتمدون على الخدمات الإنسانية للوكالة. وفي هذا الصدد، أثني على تعبئة المانحين في عام ٢٠١٨، مما ساعد على تأمين تمويل إضافي لميزانية الوكالة، فضلا عن فرض تدابير التقشف من قبل الوكالة، بقيادة مفوضها العام بيير كراينبول.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تستمر هذه الجهود هذا العام، حيث أن الأونروا لا تزال عنصرا أساسيا للاستقرار والأمن في المنطقة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن وقف الأنشطة الهامة للوكالة يمكن أن يتسبب في عدم الاستقرار وإيجاد حالة فراغ، الأمر الذي لن يفيد سوى المتطرفين.

ومن المؤسف أن يستمر الاستفزاز والتحريض والخطاب المؤجج للمشاعر على كلا الجانبين. ونرى أن هذه الأعمال تشكل عقبة كبيرة أمام تنشيط عملية السلام. واسمحوا لي أن أكون واضحا. ينبغي منع وإدانة العنف من جانب جميع الأطراف، ونحن نتوقع الالتزام الصادق من كلا الجانبين وصولا إلى حل الدولتين السلمي والتفاوضي.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أن بولندا تؤيد تماما الموقف الأوروبي الطويل الأمد باعتبار كل النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي. ولا تزال هذه المستوطنات تقوض التوقعات العملية وتبدد الأمل في السلام.

السيد بيكستين دو بيتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم به هو وفريقه. ونرحب بتوزيع تقرير خطي (S/2019/251) وفقا للممارسة المعتادة للمجلس على أساس المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

إن سياسة الاستيطان المستمرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية هي مصدر قلق بالغ لنا. والنشاط الاستيطاني، المصحوب بالتشريد القسري والطرد والهدم، يستهدف أماكن رمزية بصفة خاصة، مثل المدن القديمة في الخليل أو القدس، والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لآفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات في خان الأحمر.

ونحن نعارض بشدة سياسة الاستيطان والتدابير المرتبطة بها. إن النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي. فهو يقوض الثقة الضرورية لاستئناف الحوار ويعرض أي فرصة لتحقيق السلام العادل والدائم على أساس التعايش بين دولتين للخطر. كما أن السياسة الاستيطانية تؤدي إلى زيادة التوترات والعنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا ندين كل اللجوء إلى العنف، وندعو إلى تهدئة التوترات ومكافحة إفلات مرتكبي أعمال العنف هذه من العقاب.

يصادف تاريخ ٣٠ آذار/مارس الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى. وبينما نقر بحق إسرائيل في كفالة أمنها، فإننا نُذكر بأن على إسرائيل أن تحترم الحق الأساسي في التظاهر السلمي ومبدأ التناسب في استخدام القوة. ويجب عدم استخدام القوة الفتاكة إلا كملاذ أخير. ومع ذلك، فليس من المقبول أن تقوم العناصر المتطرفة بتحويل المظاهرات في غزة. ويجب أن تبقى بلا عنف بشكل صارم. ونحن ندين بأشد العبارات إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وندعو مرة أخرى إلى تجنب التصعيد، وهو ما دعا إليه السيد ملادينوف ببلاغة.

كما ندين العنف الذي تستخدمه قوات الأمن لتابعة لحماس ضد المتظاهرين في غزة، ولا سيما الصحفيين وموظفي اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن قمع المظاهرات غير مقبول ويجب أن يتوقف. وحماس مطالبة باحترام حرية التعبير والحق الأساسي في التظاهر السلمي.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن تكفل حرية الوصول للعاملين في المجال الإنساني والوصول غير المشروط إلى الرعاية الطبية، بما في ذلك الرعاية التي لا يمكن توفيرها إلا خارج قطاع غزة. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها تلك الجهات الفاعلة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالدور الأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ستواصل بلجيكا دعم ولايتها وعملها على أرض الواقع.

لقد اتسمت الأشهر الأخيرة بسلسلة من القرارات الأحادية التي تضع اتفاقات أوسلو على المحك. إن قرار إسرائيل بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل قد أدى إلى زيادة العنف في الخليل. وقرار إسرائيل تعليق تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية جزئيا، متبوعا بقرار السلطة الفلسطينية بعدم قبول أي إيرادات ضريبية، سيكون له على الأرجح تأثير سلبي اقتصاديا وأمنيا.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن الأعمال الانفرادية التي تتعارض مع الاتفاقات المبرمة والقانون الدولي. ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١)، تذكر بلجيكا بأن ضم الأراضي المحتلة بالقوة غير قانوني، وأنها لا تعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي التي يحتلها ذلك البلد منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبخاصة مرتفعات الجولان.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أنه لا يوجد بديل لحل الدولتين، على أساس خطوط الحدود في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومدينة القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. ويجب أن تتمثل الرؤية في دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة وقابلة للحياة، تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل.

ويجب أن يكون القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة هما الأساس لأي مبادرة دبلوماسية ذات مصداقية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم. إن مجلس الأمن يؤدي دورا أساسيا كضامن لأي حل شامل وعادل ودائم، تمشيا مع قراراته السابقة وفي ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي.

وبلجيكا ستواصل العمل في هذا الاتجاه في مجلس الأمن، وبالاشتراك مع أصدقائنا الفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفصلة هذا الصباح. ونود أن نرحب بالعرض المقدم في شكل مكتوب للتقرير ربع السنوي (S/2019/251) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي طلبه من الأمين العام عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن ويسهم في تعزيز الشفافية في التعامل مع هذا الموضوع الحساس.

وأود أن أتناول ثلاثة جوانب محددة. أولا، نلاحظ مع الشعور بالقلق تصاعد العنف في الأيام والأسابيع القليلة الماضية في أجواء شديدة الاضطراب، وقد تترتب عنه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وتدين بيرو بشدة إطلاق حماس للصواريخ والأجهزة الحارقة التي تعرض حياة السكان الإسرائيليين للخطر وتتسبب في أضرار مادية، علاوة على الحد من آفاق التوصل إلى حل سياسي. ونشدد أيضا وفقا للقانون الدولي الإنساني على أن شرعية دفاع إسرائيل تعتمد على الامتثال لمبدأي التناسب والحذر. وندعو في ذلك الصدد، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة، جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أعمال العنف والخسائر في الأرواح.

ويؤسفنا أن التقرير يبين مرة أخرى أن زيادة النشاط الاستيطاني وهدم المنازل وطرد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة – وهي ممارسات تتعارض مع القانون الدولي – ما تزال تقوض السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتحد من آفاق التوصل إلى حل الدولتين. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تأمر بوقف تلك الأنشطة على الفور تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونأسف أيضا لجمود عملية السلام، وأن ذلك يعزى جزئيا إلى لهجة العداء والمواجهة في مختلف التصريحات العامة من جانب كبار القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى جانب الممارسات مثل الحجز المفروض على أموال السلطة الفلسطينية الشرعية. ونرى بسبب هشاشة الوضع الراهن أنه يجب على المجلس أن يحث بوضوح الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والحث على استئناف الحوار الرسمي بغية التوصل إلى الحل الوحيد القابل للتطبيق، وهو الحل القائم على وجود دولتين تتعايشان داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة.

أخيرا، وفيما يتعلق بالحالة في مرتفعات الجولان، تؤكد بيرو مجددا موقفها التاريخي بعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولا أن أعرب عن امتناننا للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف وفريقه على تقريرهما الشامل (S/2019/251) وجهودهما المستمرة من أجل تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وتود غينيا الاستوائية أن تبدأ اليوم بالإعراب عن قلقها إزاء تزايد الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذي تعززه الإجراءات والسياسات التي تخلق الكراهية بين الأطراف هذا العام. ومنذ اندلاع النزاع قبل أكثر من نصف قرن، لم يدخر مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهدا لإيجاد حل ناجع لهذه المسألة. ومن المؤسف أن جميع الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة لم تشجع الطرفين على استئناف المفاوضات بينهما. ولم نتلق عوضا عن ذلك سوى التقارير عن الوفيات والإصابات والأضرار المادية وتدمير البنى التحتية. وبالتالي، فإن من المناسب أن نتحلى باليقظة أثناء سعينا إلى تحسين الوضع في غزة لضمان عدم تكرار الوضع المؤسف نفسه في الضفة الغربية والقدس الشرقية فتسودهما الاعتداءات المتكررة وتصاعد أعمال العنف التي ما برحنا نشهدها منذ الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨.

ويجب على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعلموا أن المجتمع الدولي يراقبهم. فنحن نرى إجراءاتهم وسياساتهم. ولم ترغب غينيا الاستوائية قط أن يتعرض أمن دولة إسرائيل للخطر لأي من الأسباب. وما زلنا نأمل أن يلتزم كلا الطرفين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتفادي حدوث المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية. ونحث في ذلك الصدد،الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي قرارات أحادية يرجح أن تؤدي إلى مزيد من التطرف وتأجيج الحالة المتوترة بالفعل. ونود الإشارة أيضا إلى أن تاريخ مسألة هذا النزاع، أكثر من أي نزاع آخر، يبين لنا أن العنف ليس سبيلا أمثل للتوصل إلى حل مناسب للطرفين والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، فإننا نعرب عن أسفنا لأنه وبالرغم من كل الجهود المكرسة لحل الأزمة التي تعاني منها المنطقة، ما يزال شح المياه الصالحة للشرب والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي يثيران غضب السكان، ويسببان ضررا بالغا لاقتصاد المنطقة والظروف المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لعدم قدرة الفلسطينيين على الوصول المستمر إلى الأراضي الخصبة وصيد الأسماك في المنطقة آثار ضارة أيضا بتنميتهم. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتنظيم المتكامل لهذا المنطقة الفلسطينية،

فإننا ندعو كلا من فتح وحماس إلى العمل على التوصل إلى اتفاق نهائي كي تتمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة مهامها بشكل عادي في غزة مثلما تفعل في الضفة الغربية. وفي ذلك الصدد، نشكر مصر التي تحظى بدعم الأمم المتحدة وتواصل العمل مع الطرفين لأجل تحقيق تلك الغاية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أهمية الضرائب التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي نعتقد أنها تغطي جزءا كبيرا من الميزانية الفلسطينية. وقد تتأثر بعض الخدمات العامة إذا لم يكن ممكنا استخدام تلك الأموال. ولذا نحث الأطراف على حل هذه المسألة.

وأخيرا، ترى غينيا الاستوائية أن حل الدولتين – الذي يكفل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل – هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتحقيق السلام الإقليمي على نطاق أوسع. وفي ذلك الصدد، يجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي تكثيف الجهود من أجل الضغط اللازم على الطرفين بما يذلل العقبات التي تحول دون استئناف المفاوضات المباشرة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. ونرحب أيضا بالتقرير الخطي للأمين العام الصادر مؤخرا (S/2019/251) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويواجه الإجماع الدولي على المضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط تحديات في الوقت الحالي، في حين لم تشر الجهود الرامية إلى تيسير محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية أية مؤشرات على إحراز التقدم بعد. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء ذلك.

وفي غضون ذلك، يتصاعد النزاع والمواجهة في قطاع غزة ولا يزال بناء المستوطنات في الضفة الغربية مستمراً. وباتت الخطب المؤججة للمشاعر وأعمال العنف من جانب الأطراف المعنية أكثر تواتراً، والحالة التي تتكشّف مقلقة للغاية. وندعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى مراعاة الصورة الكبيرة المتمثلة في ضرورة كفالة سلامة وأمن السكان في المنطقة والسلم والاستقرار الإقليميين، وإلى المحافظة على الهدوء وممارسة ضبط النفس والتحرك في الاتجاه نفسه ووقف الأعمال العسكرية والعمل على التخفيف من حدة التوترات بشكل فعال. ويجب على مجلس الأمن وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي النفوذ في الشرق الأوسط أن يظلوا متحدين وأن يعملوا بجد من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار في الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية واستئناف الحوار. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها بلدان مثل مصر وروسيا لتيسير المصالحة بين الفلسطينيين.

إن قضية فلسطين هي لبّ مسألة الشرق الأوسط وذات تأثير على الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في المنطقة. وتودّ الصين التشديد مرة أخرى على أن حل الدولتين هو السبيل الرئيسي لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ويجب على المجتمع الدولي الاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، ويجب أن يكثّف جهوده الرامية إلى تيسير استئناف المحادثات بُغية التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وينبغي لأي مبادرة جديدة أن تُسهم في تحقيق حل الدولتين. ويتعين تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذاً فعالاً. وينبغي أن تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة على الفور، وكذلك هدمُ المنازل الفلسطينية وتدميرُ الممتلكات الفلسطينية، وينبغي اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين.

إن الوضع النهائي للقدس مسألة معقّدة وحساسة ترتكز عليها تسوية القضية الفلسطينية ولها تأثير أساسي على السلام

والهدوء الإقليميين. ويبعث النزاع الأخير في المسجد الأقصى على القلق. وينبغي لجميع الأطراف أن تتصرّف بحذر وأن تدعم مبدأ احترام تاريخ المدينة المتنوع، وأن تتقيّد بالإنصاف والعدالة وأن تنفّذ توافق الآراء الدولي وتحقّق التعايش السلمي. وينبغي أن تعمل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي، للتوصل إلى حل متوازن عن طريق المفاوضات، مع أخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار.

إن مرتفعات الجولان أرضٌ معترفٌ دولياً بأنها محتلة. وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تدعو إلى انسحاب إسرائيل من المنطقة. وتعارض الصين أي إجراءات انفرادية لتغيير هذه الحقائق ولا ترغب في أن ترى المزيد من التصعيد للتوترات الإقليمية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشأن حالة العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. يوضح المنسّق الخاص تمام الوضوح أن للاتجاهات السلبية اليد العليا اليوم بشأن التسوية في الشرق الأوسط، التي نرى فيها سيادة منطق قائم على العنف، ضحاياهُ هم السكان المدنيون. وتؤكّد الأحداث الأخيرة هشاشة الحالة وتقلّبها. وندين بشدّة إطلاق الصواريخ من غزة على البلدات الإسرائيلية، ما أدى إلى مقتل مدنيين، وكذلك أي نوع من الإرهاب أو الهجمات العشوائية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة أو اتخاذ خطوات أحادية الجانب، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والتصريحات الاستفزازية.

واليوم، بينما لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضطرم بالنزاعات الحادة في سورية واليمن وليبيا، يبعث عدم إحراز تقدم في حلّ مشكلة فلسطين المركزية على القلق البالغ. إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ولا يحق لنا أن نتحمّل هذه الحالة. فهناك بديل. وهو ينطوي على تكثيف جهودنا الجماعية لإعادة إطلاق عملية التفاوض الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تتعايشان معاً في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً.

وهناك مسألة صعبة مدرجة على جدول أعمالنا، وهي إنعاش قنوات الحوار. ونحثّ الفلسطينيين والإسرائيليين على التركيز على مسار تفاوضي قائم على أساس إطار قانوني دولي معترف به عموماً يتضمن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين. ولا يزال تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦ هاما، بما يتضمن من عرض واضح للخطوات اللازمة للتغلب على الاتجاهات السلبية التي تعوق التسوية في الشرق الأوسط. وأي خطط مجدية للتوصل إلى حل شامل في الشرق الأوسط يجب أن يكون منطلقها هو تلك القرارات المتعددة الأطراف وأن تأخذ في الاعتبار رأي العالم العربي على النحو المبين في مبادرة السلام العربية، التي اعتُمدت في مؤتمر قمة الجامعة العربية لعام ٢٠٠٢. وهذا شرطٌ مسبقٌ لأي عملية سلام كي تتمخض عن نتائج فعالة.

وستواصل روسيا اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الزخم الإيجابي وجدول أعمال إيجابي للقضية الفلسطينية – الإسرائيلية. واقتراحنا بعقد مؤتمر قمة في روسيا بين زعيمي فلسطين وإسرائيل لا يزال مطروحاً. ونعتقد أن للجهات الفاعلة الإقليمية، لا سيما مصر والأردن، دوراً هاماً تؤديه. ونرى أن الاجتماع الأخير بين الفلسطينيين في موسكو في شباط/فبراير قد مثّل إسهاماً في الجهود المبذولة للتغلب على الانشقاق في صفوف الفلسطينيين. ونؤكد مرة أخرى أن التدابير الدولية والإقليمية لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين لن يكون لها أثر إلا إذا تمت بالتنسيق مع الحكومة الشرعية لدولة فلسطين بقيادة الرئيس عباس.

ونعتقد أن من الضروري كفالة أن تتمكّن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا) من العمل بشكل كامل. فهي آلية حاسمة للتخفيف من أعباء اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب الحروب والنزاعات. وستواصل روسيا، من جانبها، مساعدة الفلسطينيين من خلال مساهماتها في ميزانية الأونروا وعلى المستوى الثنائي. ونعتقد أن الوكالة ينبغي أن تظلّ آلية هامة وفعّالة من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين لحين التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين. ولا نرى طريقة أخرى للتخفيف من حدة حالة اللاجئين أنفسهم أو البلدان المضيفة لهم.

لقد بيّن التاريخ أن الحل التفاوضي وحده يمكن أن يضمن ديمومة أي اتفاق يتم التوصل إليه، وهذا هو السبب في أن جميع جهودنا يجب أن تركّز على استئناف الحوار السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي إطار هذا الحوار، يتعيّن علينا العمل لحل مسائل الوضع النهائي المعقّدة التي تشمل وضع القدس واللاجئين والحدود، فضلاً عن الجوانب الأمنية الأساسية. ويجب أن يحدد مبدأ تعددية الأطراف والحوار القائم على الاحترام المتبادل والمبني على التوافق والسعي لإيجاد حلول تفاوضية النموذج لحل المشاكل في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي.

ولا تغير الخطوات الأحادية الجانب، مثل الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان، مركز هذه الأراضي، الذي تحدده قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومركز تلك الأراضي هو موضوع حوار مباشر بين سورية وإسرائيل، والذي كان مستمرا حتى وقت قريب للغاية. وهذا النهج حدده الأمين العام والأغلبية الساحقة من الدول وبينوه بوضوح، وهو يتفق تماما مع القرارات المتخذة بتوافق الآراء في هذه القاعة عينها.

ولا شك في أنه ما من طرف سيتمكن بمفرده من حل المشاكل المعقدة في الشرق الأوسط. وينبغي توحيد الجهود الفردية؛ ولن يكون بوسعنا التغلب على تهديد الإرهاب إلا من خلال تحالف دولي شامل للجميع وواسع النطاق. وما من شيء سوى التعاون الدولي الفعال، استنادا إلى القواعد المشتركة، سيمكننا من حل النزاعات الإقليمية العديدة التي نواجهها، بما في ذلك النزاع بين فلسطين وإسرائيل. وندعو الجميع إلى المشاركة في هذا التفاعل والتعاون.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من القول إن مناقشاتنا مع نيكولاي ملادينوف والإحاطات الإعلامية التي يقدمها هي من بين أكثر الأنشطة الباعثة على الاكتئاب التي يضطلع بها مجلس الأمن.

وعلى نحو ما ذكرّنا زميلنا ممثل جنوب أفريقيا، فقد أنشئ هذا الجهاز من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولدينا قانون دولي باعتباره أداة لصون السلام والأمن، وقد أنشأت الأمم المتحدة أداة تتمثل في قرارات مجلس الأمن – الملزمة قانونا – لنفس الغرض. وكل ما استمعنا إليه اليوم في الإحاطة الإعلامية التي قدمها نيكولاي ملادينوف وحول الطاولة كان يدور حول انتهاك القانون الدولي والقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦). ولم نسمع شيئا عن الخطوات المتخذة من أجل التنفيذ الفعلي لهذا القرار.

واليوم، قبل بضعة أيام فقط من الانتخابات الإسرائيلية، أُضيف عنصر جديد. فقد استمعنا إلى زميلنا الأمريكي يخبرنا أن الولايات المتحدة تنتهك الآن القرار ٤٩٧ (١٩٨١) باعترافها بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان. ويأتي هذا بعد مرور عام ونصف العام على انتهاك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس وإنشاء سفارات هناك.

وبعد دقائق، سنستمع إلى صديقينا الإسرائيلي والفلسطيني يلقيان بيانين سيكونان مليئين بالاتهامات المتبادلة، وكيف ينتهك كل منهما القانون الدولي. وأرجو منهما أن يفعلا ما قمت به بوضع كلمتيهما جانبا وأن يقولا لنا كيف يقوم الجانبان بتنفيذ القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦). فما الذي تفعله الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ ذلك القرار؟ وكيف توقف المستوطنات؟ وما الذي تفعله

لتتفق مع الأردن بشأن كيفية كفالة تحقيق الهدوء في الحرم الشريف/جبل الهيكل؟ وأود أن أطلب من زميلي الفلسطيني أن يركز في بيانه على كيف ستنهي حكومته أعمال التحريض المستمرة وأعمال الاستفزاز والخطابات المؤججة للمشاعر، ولا سيما الهجمات بالصواريخ على إسرائيل. وتدين ألمانيا بشدة الحادث الأخير الذي سقط فيه مواطنون إسرائيليون أبرياء ضحايا جراء صواريخ أُطلقت من غزة.

ومرة أخرى، ندعو إلى احترام القانون الدولي، ولكن ليس باعتباره هدفا في حد ذاته. ونعتقد أن القانون الدولي هو أفضل طريقة لحماية المدنيين والسماح لهم بالعيش في سلام وأمن دون خوف من الجرافات الإسرائيلية أو صواريخ حماس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأحاول، شأني شأن زميلنا الألماني، توخي الإيجاز لأنني أعتقد أن هناك الكثير من المواضيع المشتركة في المجلس اليوم. وفي حين أشاطر الآخرين شعورهم بالاستياء نظرا لأن الكثير جدا من هذه المسائل تُطرح علينا مرارا وتكرارا، أعتقد أنه إذا كان هناك أي شيء اتحد المجلس بشأنه، فهو إدانة العنف من كلا الجانبين والحاجة إلى أن يحرز الجانبان تقدما.

لقد طلب منا السيد ملادينوف أن نكون واضحين تماما في إدانة الهجمات الصاروخية الأخيرة. وقد أصيب مواطنون مزدوجو الجنسية يحملون الجنسيتين البريطانية والإسرائيلية بجروح في الهجمات الصاروخية الأخيرة، ولذلك فإننا لا نتردد في الانضمام إليه وإلى الآخرين في أن ندين دون تحفظ ما حدث وأعمال الإرهاب والعنف هذه أينما وقعت. وأشير إلى وقوع هجوم آخر بالقرب من مستوطنة أرييل في ١٧ آذار/مارس.

وندعم، إلى جانب الآخرين، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار واستعادة حالة الهدوء. فالعنف لا يولد سوى الخوف وحلقة من العنف بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ كما أنه يقوض الحالة الإنسانية في غزة. ونشعر بالقلق إزاء عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وقد ذكر عدد من الزملاء التوترات المتزايدة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ونحث جميع الأطراف على العمل معا من أجل استعادة الهدوء ودعم الوضع الراهن تحت وصاية ملك الأردن.

ولا تزال الاحتجاجات بمحاذاة السياج الحدودي في غزة مستمرة، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء كمية الذخيرة الحية التي استُخدمت والتي أسفرت عن إصابات مروعة ووفيات. ولا ينتقص هذا ذرة واحدة من حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ولا يقوض أو ينكر حقيقة أن عناصر حماس يستغلون هذه الاحتجاجات بخبث، إلا أنه يجدر التذكير بأن حلقة العنف المفرغة هذه لا تخدم مصالح أحد. وكما قال السفير الألماني، ينبغي أن يكون التركيز على ما يمكن القيام به لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والحد من العنف الذي نشهده كل يوم في الأراضي وفي إسرائيل.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين الذين أشاروا إلى ”مسيرة العودة“. فهذه الذكرى السنوية ستحل قريبا. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس وتجنب العنف في المستقبل. ولا نزال ندعم الحاجة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الأحداث التي وقعت في غزة في العام الماضي، ونرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا المدعي العسكري العام الإسرائيلي بإصدار أمر بإجراء خمسة تحقيقات جنائية تتعلق ب ١١ حادثة منفصلة لحالات وفيات بين فلسطينيين خلال احتجاجات غزة.

ومن المعتاد أن ننتقل إلى مسألة المستوطنات. ولا يخفى على أحد آراؤنا بشأن المستوطنات. ويكفي أن أقول إننا نتفق مع آراء الأمين العام بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الذي يمثله طرد السكان الفلسطينيين من

منازلهم في القدس الشرقية وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد كتب وزير خارجية بلدي رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية يدين فيها خطط هدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية ونواصل الضغط على إسرائيل للتخلي عن هذه الخطط بالكامل.

أشار عدد من أعضاء المجلس إلى مسألة مرتفعات الجولان. وتنظر المملكة المتحدة إلى مرتفعات الجولان باعتبارها أراض تحتلها إسرائيل. وضم الأراضي بالقوة أمر محظور بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولا تعترف المملكة المتحدة بضم إسرائيل لها في عام ١٩٨١ وليس لدينا خطط لتغيير هذا الموقف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

في البداية، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية، التي تكمل التقرير الخطي الشامل جدا (S/2019/251) الذي قدمه الأمين العام قبل بضعة أيام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بتعميم هذا التقرير استجابة لطلب تقدمت به فرنسا وغالبية أعضاء مجلس الأمن. وهو خطوة هامة نحو تقديم تقريرين على الأقل في السنة، كما طلبنا. ونشكر الأمين العام والأمانة العامة والسيد ملادينوف. وإن من مسؤوليتنا ومسؤولية الأطراف، حسبما ذكرنا للتو زميلي الألماني، الإشراف على تنفيذ القرار ٢٣٢٤ (٢٠١٦). ومن مسؤوليتنا المشتركة بنفس القدر أن نحقق تقدما ونتوصل إلى نقاط اتفاق بغية الابتعاد عن المسار التقليدي فيما يتعلق بهذه المسألة.

وأنتقل أولا إلى الحالة على أرض الواقع، وهي مقلقة للغاية. فمرة أخرى خلال الأيام الأخيرة، اقترب قطاع غزة من حافة نزاع جديد، كالذي عانى منه ثلاث مرات خلال العقد الماضي. إن إطلاق صاروخ في وسط إسرائيل، مما أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص، بمن فيهم أطفال، بعد أقل من أسبوعين من أطلاق أعيرة نارية في تل أبيب، أمر الذي لم يسبق له مثيل منذ نزاع عام ٢٠١٤. لقد قمنا بإدانة ذلك الإطلاق بأشد العبارات الممكنة ونؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل. إن عمليات الإطلاق هذه تمثل تصعيدا خطيرا، مما يمكن أن يخرج بسرعة عن نطاق السيطرة. إن العودة إلى وقف إطلاق النار، بفضل جهود مصر، الأمر الذي ينبغي أن يحظى بالترحيب مرة أخرى، يجب ألا تعمينا عن تواتر هذه الحوادث التصعيدية خلال الأشهر العديدة الماضية. ويعلم الجميع أنه في غياب تغيير أساسي في الحالة في قطاع غزة، لا مفر من نشوب نزاع جديد.

إن الحالة في غزة تتسم بأزمة متعددة الأبعاد. فعلى الصعيد الإنساني، تعد الحالة في قطاع غزة كارثية وتغذي اليأس بين السكان. لقد أتاحت الجهود التي يبذلها المنسق الخاص وجميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الاستجابة الإنسانية الطارئة التي يجب أن تستمر بعزم، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى الاستجابة على المدى الطويل.

إن اليأس يولد موجة من الاحتجاجات التي تسعى حماس وغيرها من الجماعات المسلحة إلى استغلالها، والتي مصدرها محنة شعب غزة. وقد أدت تلك الاحتجاجات إلى استخدام القوة بصورة غير متناسبة وعشوائية، مما أدى إلى وفاة ما يقرب من ٢٠٠ من المحتجين وجرح ٦ ٠٠٠، من السكان بمن فيهم عدد كبير من الأشخاص الذين كان ينبغي أن يتمتعوا بمركز الحماية – بمن فيهم الأطفال والأفراد الطبيين والصحافيين – وهو ما قمنا بإدانته. يجب على إسرائيل أن تحترم حق الفلسطينيين في الاحتجاج السلمي. ونحن ندعو الجميع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في الفترة التي تسبق إحياء ذكرى ٣٠ آذار/مارس، الأمر الذي قد يؤدي إلى حشود واسعة النطاق.

وعلى الصعيد السياسي، يؤدي الانقسام بين الفلسطينيين إلى تفاقم حالة السكان في غزة، ويضعف التطلعات الوطنية للفلسطينيين. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط عملية المصالحة

بين الفلسطينيين. ويجب على الجميع الالتزام بالجهود المصرية، وندعو السيد محمد أشتية، الذي أرحب بتعيينه رئيسا للوزراء، جعل الوحدة الفلسطينية، وعودة السلطات الفلسطينية الشرعية إلى غزة، وتعزيز ديمقراطية السلطة الفلسطينية من أولويات حكومته المقبلة. وعلاوة على ذلك، تؤكد فرنسا أيضا من جديد أن قطاع غزة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطين.

ولا يمكن أن يكون هناك حل للأزمة الإنسانية في قطاع غزة على المدى الطويل بدون رفع الحصار الإسرائيلي، وفقا لتطلعات الفلسطينيين في العيش بكرامة، وبما يتماشى مع شواغل إسرائيل الأمنية. وعلى المدى القريب، يجب رفع التدابير التي اتخذتها إسرائيل في أعقاب آخر الهجمات الصاروخية – من إغلاق المعابر إلى الحد من مناطق صيد الأسماك.

ثانيا، إن التطورات في السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية، والتي يرد وصفها بالتفصيل في تقرير الأمين العام، تثير القلق بشكل خاص، وتؤدي إلى تآكل تلقائي للحل القائم على وجود دولتين على أرض الواقع. وخلال فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير بلغت ٢ ٥٠٠ وحدة سكنية مرحلة متقدمة في عملية الموافقة وفُتح باب العطاءات لـ ٦٥٠ وحدة. وفي الوقت نفسه، استمرت ما تسمى سياسة إضفاء الطابع القانوني على المستوطنات غير الرسمية، التي تعتبر غير مشروعة حتى بموجب القانون الإسرائيلي، وكذلك ممارسة هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها ونقل سكانها قسرا. هذا الاتجاه الأخير يثير القلق، وبصفة خاصة في القدس الشرقية، ولا سيما في المدينة القديمة والمناطق المحيطة بها، مثل الشيخ جراح.

ومع وجود أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن، بمن فيهم ٢٠٠ ٠٠٠ في القدس، نقترب من نقطة اللاعودة. إن الوحدة المجزأة للأراضي التي تحدث أمام أعيننا تعني بالفعل أنه يجب على شعبين التعايش بطريقة تخلو من المساواة في نفس الإقليم. وإذا استمرت هذه العملية دون كبحها، فسيجبر الفلسطينيون على التخلي عن طموحاتهم الوطنية، التي هي أولا وقبل كل شيء إنشاء الدولة؛ وبالنسبة للإسرائيليين، نبذ الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل. إن المستوطنات، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، خطيرة أيضا لما تسببه من توترات على أرض الواقع. ويتجلى ذلك في تزايد أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المشار إليه في التقرير، ولا سيما في الخليل. فقد ارتُكب ما مجموعه ٧١ من الهجمات من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين، وارتُكب ما مجموعه ٤٦ من الهجمات من جانب الفلسطينيين ضد المستوطنين.

إننا نعلم أن مصير الإسرائيليين مرتبط بمصير الفلسطينيين ولن يحقق أي من الشعبين تطلعاته في الأجل الطويل على حساب الآخر. وفرنسا، وهي صديقة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، لها هدف واحد وهو: التنفيذ من خلال المفاوضات، لحل الدولتين على أساس المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن النتائج الواردة في تقرير الأمين العام تثير القلق بصفة خاصة: فالمسار ذو اتجاه سلبي وهذا الاتجاه الذي لا يمكن محوه يعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين، وهو أمر أبعد مما يمكن تعويضه بالقليل من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتأسف فرنسا خاصة للقرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية، والمشار إليه في التقرير، بتجميد جزء من الإيرادات الضريبية التي يتعين عليها دفعها للسلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس، في الوقت الذي تعد فيه الحالة المالية للسلطة الفلسطينية هشة جدا بالفعل. وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام التام لالتزاماتها بموجب اتفاقات أوسلو، ولا سيما بموجب بروتوكول باريس. وفي السياق الحالي، يجب على الجميع الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تزيد من صعوبة استئناف الحوار.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه خطة السلام بالنسبة للأسابيع القليلة القادمة من جانب شركائنا الأمريكيين، نود أن نشير

بلطف إلى أن أي محاولة للحيدة عن المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي سيكون مآلها الفشل. وليست تلك المعايير خيارات أو قائمة طعام يمكن أن ننتقي ونختار منها ما نشاء؛ بل هي حزمة تشكل أساس أي خطة سلام وأي مفاوضات في المستقبل.

وبعد خمسة وعشرين عاما من أوسلو، قد يكون هناك ميل للابتعاد عن إطار العمل المتفق عليه والقائم على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والسعي وراء قرارات انفرادية. ومع ذلك، أعتقد أننا جميعا ندرك الأخطار التي يشكلها إغراء اتباع مسار أحادي الجانب. إن النهج الانفرادي سوف يوسع الانقسامات التي يجب تقليصها، وسيؤدي إلى تفاقم السخط الذي يجب التغلب عليه، ومن ثم فلا يمكن أن يؤدي إلى السلام في المنطقة. وبخلاف الشرق الأوسط، فإن هذا النهج من شأنه أن يقوض النظام الدولي القائم على القواعد.

تلك هي الرسالة التي أكدتها فرنسا مجددا، مع العديد من الشركاء العرب والأوروبيين، في اجتماع دبلن في شباط/فبراير. وينطبق المنطق نفسه على إنشاء سفارات في القدس، مما يشكل تحديا للوضع القائم في المدينة، الذي يضمنه العديد من قرارات مجلس الأمن، وبالذات القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠).

لنكن على يقين ولا نخدع أنفسنا، فالمنطق نفسه ينطبق على قضية مرتفعات الجولان، وهي الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ويُعرّفها المجلس على هذا النحو منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة عمل غير قانوني بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفرنسا لا تعترف بضم إسرائيل للجولان في عام ١٩٨١. فهو ضم يعتبر باطلا ولاغيا بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١). إذ أن الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان يتنافى مع القانون الدولي، لا سيما أن التزامات الدول تقضي بألاّ تعترف بحالة غير قانونية.

تقع المسؤولية على عاتق المجلس لكي يكفل احترام تلك المبادئ الأساسية التي تعتبر شرطا لإحلال السلام والأمن الدوليين. لهذا السبب، فإنّ صمت المجلس بشأن هذا الموضوع يصم الآذان ويستعصي فهمه الآن أكثر من أي وقت مضى ولا تقبله فرنسا على الإطلاق، ومن ثمّ ستواصل فرنسا بذل قصارى جهودها في هذا الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفرنسية والألمانية لمجلس الأمن على استجابتهما للنداءات التي وجهت إلى المجلس ليعمل على جناح السرعة لمعالجة الحالة الخطيرة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

أود أيضا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية، وأشكر الأمين العام على تقريره الكتابي المعمم (S/2019/251) عن تنفيذ القرار ٢٢٣٤(٢٠١٦).

قبل الاسترسال في تلاوة بياني الكتابي، يسعدني أيما سعادة عدم الإدلاء ببيان، بل بدلا من ذلك أشارك في المناقشة كما ذكر صديقي سفير ألمانيا. بيد أنني لا أمثل إلاّ فلسطين فقط على الرغم من أنني أؤيد تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بدءا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إذا ما كان بالإمكان إيجاد سبيل لذلك. فهو عضو في مجلس الأمن، وممثل ألمانيا القوية. لقد استمعت بكل اهتمام إلى العرض الذي قدمه صديقي الرئيس، ممثل فرنسا، وأتفق معه تماما. ومع ذلك، إذا ما أبلغني مجلس الأمن قائلا بأنه ليس لديه القدر الكافي من الإرادة السياسية لتنفيذ قراراته، فهل يعتقد أنني إذا حضرت إلى هذه القاعة وأجبت بصورة انتقائية على بعض الأسئلة التي طرحها بعض الحاضرين سيكون ذلك هو الحل للخروج من المأزق الذي نواجهه؟

أود أن أخبر المجلس ومن هو موجود في هذه القاعة وجميع الذين يشاهدوننا في جميع أرجاء العالم بأنني ملتزم. سأكون سعيدا إذا تم تنفيذ القرارات ولن أدلي ببيان. هل بإمكان مجلس الأمن أن يحصل على التزام مماثل ممن يجلس على الجانب الآخر من الطاولة؟ من يجلس على الجانب الآخر من الطاولة هو الذي يرفض تنفيذ تلك القرارات، وهناك عضو آخر في هذه القاعة، وهو عضو قوي ويحمي الدولة القائمة بالاحتلال من تنفيذ قرارات المجلس واحترامها. إذا كانت تلك هي المعضلة التي نواجهها، بما في ذلك عدم الاتفاق داخل المجلس على إرسال المجلس إلى هناك ليشاهد بأم عينه الواقع – الواقع المأساوي – للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال – ولا يستطيع حتى التوصل إلى اتفاق أساسي بشأن الزيارة – إذن فالحل بالنسبة لي أن أرد على بعض الأسئلة.

أتوسل إلى المجلس أن يجد طريقة لتنفيذ قراراته، بدءا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأعدكم بأنني لن أدلي بأي بيان، إن وجدت الإرادة السياسية والأساليب الكفيلة بمحاسبة الذين ينتهكون أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولن يشاهدني المجلس أدلي ببيانات ولن أعترض على ما يقضي به في هذا الصدد، أي فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لم أخطط للرد، غير أنه طُلب مني ذلك، ومهما يكن من امر، لدي بيان أحتاج إلى مواصلة تلاوته لأنه يتعين عليّ أن أتناول المسألة قيد النظر حتى يجد المجلس بصورة جماعية طريقة تكفل تنفيذ قراراته التي تتعلق بنا. فما من خيار آخر أمامنا الآن سوى أن نستمع إلى المزيد من البيانات. ربما يتبادر إلى أذهان أعضاء المجلس أن بياني يتهم الجانب الآخر – ربما يعتقدون ذلك –لكن عليّ أن أدافع عن شعبي، الذي يعيش حياة البؤس تحت الاحتلال، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. من واجبي أن أدافع عن شعبي الذي يعيش حياة بائسة.

التاريخ لا يبدأ بإطلاق قذيفة أو ارتكاب خطأ ما. التاريخ معروف لجميع الحاضرين، إنه يتمثل في مأساة الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال، ويجب أن تنتهي تلك المأساة على أساس إنهاء الاحتلال، والحفاظ على استقلال دولة فلسطين. وكما قال بوضوح صديقي العزيز سفير فرنسا، يجب احترام المعايير، ولهذا السبب ألتفت دائما إلى جميع الحاضرين، لأنهم حماة تلك المعايير، ويمثلون توافق الآراء العالمي بشأن كيفية حل هذه المشكلة.

كثيرون من الحاضرين في هذه القاعة يقولون أحيانا إننا نعرف ما هو الحل، وهو حل بسيط جدا. هذا الحل يتمثل في إنهاء الاحتلال والحفاظ على استقلال دولة فلسطين بغية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، الذي نعلم جميعا أنه حل بسيط مقبول لدينا ولدى المجلس، لكن هناك قوى يعرفها المجلس جيدا، ترفض ذلك الحل وتعمل كل يوم لمنعه، بالرغم من أنه حل ينبع من توافق الآراء العالمي. كذلك أحطت علما باهتمام بالموقف الذي كرره سفير فرنسا، رئيس المجلس، وهو موقف تتردد أصداؤه في جميع أركان المجلس، ومؤداه أن أي حل أو صيغة تطرح على الطاولة، وتُعرف بالمعايير، لا تأخذ في الاعتبار توافق الآراء العالمي فلن تنجح تلك الصيغة أو ذلك الحل في حسم النزاع.

هل لي أن أمضي الآن إلى تلاوة ما تبقى من بياني؟

لقد نبهنا مجلس الأمن، أسبوعا بعد أسبوع، في مراسلات رسمية، إلى تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الذي ما زال أسيرا تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي والحصار الإسرائيلي اللذين محلهما في القرون الوسطى. لقد استحثينا المجلس ليلتفت إلى الإنذارات المبكرة والعمل من أجل وقف تدهور الحالة المتوترة أصلا، التي لا يمكن تحملها فحسب بل متفجرة أيضا. وناشدنا المجلس، المرة تلو الأخرى، أن يضطلع

بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتحاشي اندلاع دوامة العنف المميتة الأخرى وحماية أرواح المدنيين الأبرياء. لقد ناشدنا المجلس العمل على تنفيذ قراراته بغية ضمان المساءلة وإنقاذ فرص إحلال السلام.

لكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح. فالعراقيل التي يضعها عضو دائم ما فتئت تكبح أقدام المجلس، وهذا بالمقابل شجع إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على الاستمرار، من دون أي عقاب، في التمادي في الأعمال العدوانية العنيفة المنهجية والتحريض والاستفزاز، وفرض العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، والتسريع في استعمار أرضنا وضمها بحكم الأمر الواقع.

هكذا نجد أنفسنا مرة أخرى اليوم على حافة الهاوية، ونخشى على حياة شعبنا من التهديدات المكثفة التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون بالحرب ضد قطاع غزة المحاصر. ومرة أخرى، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإلقاء القنابل والقذائف من الجو على السكان المدنيين العزل لإرهابهم وترويعهم في عدوان صارخ وعقاب جماعي مع خرق صريح للقانون الدولي.

ولئن أصبح البعض ينظر إلى الحروب الدورية على غزة على أنها أمر عادي، فإنه لا يوجد أي شيء عادي في سجن وعزل وترويع مليوني شخص – أكثر من نصفهم من الأطفال والشباب – منذ أكثر من عقد من الزمن. وليس عاديا أن تجري مرارا وتكرارا محاصرة وذبح أبناء شعب، بمن فيهم الأطفال الذين لا يشكلون مطلقا أي تهديد للحياة، شأنهم شأن الأسر المحتمية في منازلها خوفا من الكابوس المقبل للهجمات الإسرائيلية. وليس عاديا أن يتم استهداف المدنيين وإصابة أكثر من ٢٩ ٠٠٠ مدني – من المتظاهرين السلميين – بالذخيرة الحية والأسلحة الفتاكة الأخرى من جانب أحد أقوى الجيوش في العالم.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى لمسيرة ”العودة الكبرى“، مع بالغ القلق إزاء استمرار هذه الوحشية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي خلصت إلى أنه، باستثناء حادثة وقعت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨ وأخرى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن استخدام الذخيرة الحية من قبل القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين كان غير مشروع في جميع الحالات الأخرى، وبأنه جرى إطلاق النار على المتظاهرين في انتهاك لحقهم في الحياة أو لمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يوجد في القانون الدولي – سواء القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان – ما يمكن مطلقا أن يبرر ما يُفرض على شعبنا من تجريد من الإنسانية ويأس ودمار – ولا حتى الحاجة إلى الأمن، وهي ليست متنافية ولا صفرية النتائج. وتداعيات ضرورة أن يكون تحقيق أمن طرف على حساب إنسانية ورفاه الطرف الآخر مستهجنة بقَدر ما هي غير مشروعة. والقانون واضح جدا. فليس الشعب الذي جرى احتلاله هو من يجب عليه كفالة سلامة المحتل، ولكن العكس. وليس بوسع أي خطاب أو دعاية تغيير هذا الواقع.

إن ما نشهده في هذه اللحظة لم يبدأ بالأمس؛ إنه جزء من حمله العنف والإرهاب الطويلة الأمد التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقواتها العسكرية والمستوطنون المتطرفون ضد شعبنا. وما نشهده هو ذريعة إثر أخرى يستغلها المسؤولون الإسرائيليون الذين يدقون طبول الحرب – مرة أخرى في سياق حملة انتخابية – لإلحاق الأذى بأبناء الشعب الفلسطيني العزل وقتلهم وجرحهم وتشويههم من أجل إثبات قوتهم وتفوقهم وكسب بعض الأصوات. وما عليكم سوى الاستماع لكلمات القادة الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين أنفسهم وهم يتفاخرون بنواياهم في إبادة غزة ومعاقبتها وتدميرها، وتهديدهم بقصف الشعب الفلسطيني وإعادته إلى العصر الحجري،

واستمرارهم في التنافس مع بعضهم بعضا على سفك مزيد من الدم الفلسطيني. ولكن ذلك يُقابل بالصمت. غير أنه بوسع المرء أن يتصور الإدانة والتجريح والدعوات إلى اتخاذ إجراءات إذا صدرت هذه التهديدات والتصريحات المؤججة للمشاعر عن أي شخص آخر.

ويجب علينا مرة أخرى أن نسجل رسميا – خلافا للتشويه الصارخ والخداع من جانب إسرائيل – حقيقة أن القيادة الفلسطينية قد أدانت مرارا وتكرارا وبشكل قاطع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ونحن نرفض أي مزاعم مخالفة لذلك تنطوي على الافتراء. فقد شجبنا إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية. ولا يمكن إنكار ذلك. ونحن نقف بحزم ضد الإرهاب ونلتزم باحترام القانون الدولي في هذا الصدد دون استثناء، بما في ذلك طلب المجلس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب، وكذلك الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر. وهذا الالتزام والتزامنا الثابت بعدم العنف والسعي بالوسائل السلمية والسياسية والقانونية لنيل حقوق شعبنا وتحقيق السلام العادل قد تم إثباتهما مرارا وتكرارا – وكذلك، للأسف، دون جدوى. وعلاوة على ذلك، ومما يجعل الأمر أبشع محاولاتُ إسرائيل نعت القيادة والشعب بأكمله بالإرهاب عموما، ومزاعمها الخبيثة المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية لعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين التي تعاني بشدة تحت الاحتلال الجائر وغير المشروع بِالتّأكِيد.

وتستعد الأسر الفلسطينية – الأطفال والنساء والرجال العزل – لاحتمال شن إسرائيل عدوانا عسكريا وحشيا آخر على غزة، حيث لم يتعاف السكان بعد من الآثار الدائمة للدمار والخسائر البشرية الناجمة عن الحروب الإسرائيلية السابقة، وتسبب العقاب الجماعي المتمثل في الحصار الإسرائيلي غير القانوني والكارثة الإنسانية التي أُلحقت بهم عمدا في استنفاد قدراتهم على التكيف. ويجب على مجلس الأمن إسماع صوته واتخاذ إجراء للحيلولة دون وقوع مزيد من العنف والتصعيد لهذه الحالة الخطيرة. ومن واجب المجلس صون السلم والأمن الدوليين، ويجب ألا يغض الطرف عن انتهاكات إسرائيل وأعمالها العدوانية. ويجب أن يطالب السلطة القائمة بالاحتلال باحترام التزاماتها القانونية دون استثناء، بما في ذلك ضمان سلامة ورفاه السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها، عملا باتفاقية جنيف الرابعة، وكفالة المساءلة في حالة استمرار الانتهاكات. وهذه مسألة ملحة لدرء شن هجوم آخر وإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء.

ونحث على أن تلقى هذه التحذيرات آذانا صاغية، وندعو إلى اتخاذ إجراءات جدية لمنع انهمار المزيد من الوحشية على شعبنا. ونشيد بمصر وبجهودها الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ونشكرها على ذلك. كما ننوه بجهود الأمين العام والمنسق الخاص ملادينوف في السعي إلى التهدئة وحماية أرواح المدنيين. وننوه أيضا بالمساعدة الإنسانية الحيوية التي لا تزال تقدمها وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع – حتى خلال هذه الأوقات العصيبة، حيث تتصدرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي تشكل شريانا حيويا لأشد الفئات ضعفا في صفوف شعبنا – وهم لاجئونا. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندعو مجلس الأمن، الذي تلقى اليوم التقرير التاسع (S/2019/251) من الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – خطيا، وهو أمر نرحب به – إلى أن يظل متيقظا في المطالبة كذلك بوضع حد لجميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن أن تُعفى إسرائيل، تحت أي ذريعة، من التزاماتها المتمثلة في الوقف الكامل والفوري لأنشطتها الاستيطانية التي تقوض وحدة أرض دولة فلسطين وإمكانية تحقيق حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧، في انتهاك خطير للقانون الدولي وفي ازدراء صارخ

للمجلس. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يكون الضالعون في تلك الجرائم بمنأى عن اللوم أو المساءلة، بما في ذلك ما يتعلق بمحاولات ضم القدس والجولان السوري في انتهاك صارخ للحظر المفروض على اكتساب الأراضي بالقوة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام القائم على القواعد.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف فورا جميع أعمال الاستفزاز والتحريض، بما في ذلك من جانب مستوطنيها المتطرفين، وجميع عمليات التوغل العسكرية، بما في ذلك الاعتداءات على المصلين وعلى حرمة الأماكن المقدسة ووضعها التاريخي في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف. ومن شأن هذه الأعمال المتهورة وغير المشروعة أن تؤدي إلى إشعال فتيل نزاع ديني ذي أثر كارثي وبعيد المدى.

واليوم، فإننا نناشد المجلس مرة أخرى أن يتحمل مسؤوليته لإنهاء هذا الاحتلال غير الشرعي والظلم التاريخي بحق الشعب الفلسطيني. ونحث المجلس على التصرف قبل فوات الأوان، استنادا إلى المبادئ والمعايير المكرسة منذ أمد طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحثه على حماية أرواح الأبرياء المعرضة للخطر بسبب هذه الكارثة التي صنعها الإنسان، وفضلا عن ذلك، على السعي إلى إيجاد حلول والكف عن إدارة الأزمة تلوى الأخرى، والمأساة بعد الأخرى، جيلا بعد جيل، بدلا من حل النزاع. إن حياة شعبنا ومستقبله مرهون بهذا؛ كما ترتهن به آفاق التوصل إلى حل عادل؛ وكذلك إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وأود أن أختتم بياني بتقديم اعتذاري إلى صديقي العزيز سفير ألمانيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقول لزميلي، ممثل ألمانيا، إنني أتفق معه على أن الوقت قد حان لوضع البيانات جانبا والتحدث مباشرة. فمن السهل فعلا الحديث عن ضرورة تحلي كلا الجانبين بضبط النفس؛ ولكن الصواريخ تنهمر على مدننا. وقد سقط آخر صاروخ ضرب إسرائيل على بلدتي في إسرائيل، المكان الذي أعيش فيه، على بعد ١٠٠ قدم عن منزلي وعن المكان الذي أربي فيه أولادي. وعليه، فإن من المريح الحضور والحديث عن الأفكار وعملية التنفيذ، ولكن بمجرد أن تبدأ الصواريخ تستهدف مدننا، فسندافع عن شعبنا. وهذا أول شيء سنقوم به، ومن ثم سنتحدث. وسنواصل التحاور. لكن أول أمر نحن ملتزمون بالقيام به هو الدفاع عن شعبنا والدفاع عن أطفالنا، الذين اضطروا لقضاء الليلة الماضية في المآوي بسبب الصواريخ القادمة من غزة. وقد عقدنا العزم على القيام بكل ما هو ضروري لحماية شعبنا، حتى وإن كان ذلك يعني دفن قادة حماس في أنفاق غزة.

وأود أن أتحدى زميلي، ممثل ألمانيا. ففي الشهر المقبل، ستتولى ألمانيا رئاسة مجلس الأمن. ومن ثم، ربما كان علينا عقد جلسة مغلقة دون كاميرات. ويمكنه أن يدعو الجانبين على السواء. ويمكننا ترك بياناتنا في بعثاتنا وأن نحضر هنا ونتحدث. إنما نحن هنا للتحدث. وسنواصل الدفاع عن شعبنا، ولكننا هنا، في الوقت نفسه، كي نتحدث.

في يوم الإثنين، ٢٥ آذار/مارس الساعة ٥ صباحا، أطلقت حماس صاروخ بعيد المدى من غزة على إسرائيل. وطار الصاروخ لمسافة تزيد على ١٢٠ كيلومترا، متجاوزا تل أبيب ليسقط مباشرة على منزل خاص في بلدة مشميريت الزراعية. وقد دُمر المنزل بالكامل. وتعرضت منازل وسيارات مجاورة لأضرار، وأصيب سبعة مدنيين بجروح، من بينهم جدة ورضيع – حفيدها – وطفلان آخران. وكان ذلك عملا إرهابيا تتحمل مسؤوليته منظمة حماس الإرهابية. إذ صنع إرهابيو حماس هذا

الصاروخ البعيد المدى وملأوه بالرصاص الفولاذي والشظايا المعدنية لإحداث أقصى قدر ممكن من الأضرار. وأطلقوه من مركز منطقة مدنية فلسطينية في رفح على منطقة مدنية آهلة بالأسر في إسرائيل. وعلى كلا الجانبين، من البداية إلى النهاية، تعمدت حماس جعل الأبرياء على خط الجبهة، مما يجعلها مذنبة بجريمة حرب مزدوجة.

وواصلت حماس طوال اليوم إطلاق أكثر من ١٣٠ صاروخا على إسرائيل. وردا على هذه الهجمات الإرهابية المستمرة، اتخذت إسرائيل إجراءات سريعة واستهدفت الهياكل الأساسية العسكرية لحماس في غزة. وستواصل إسرائيل الرد بقوة ما استمرت هذه الهجمات.

لقد أطلقت حماس على مدار ١٢ عاما، منذ عام ٢٠٠٧، أكثر من ٠٠٠ ١٢ صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل؛ ويعني هذا أنه تم إطلاق ٠٠٠ ١ صاروخ وقذيفة من مناطق مدنية على مناطق مدنية سنويا. وهدف حماس المعلن من إطلاق الصواريخ والقذائف على إسرائيل هو تدمير بلدي، ولكن هدفها الآخر هو تشتيت انتباه العالم وانتباهنا عن حكمها القمعي في غزة. فخلال الأسبوع الماضي، ألقت حماس القبض على متظاهرين فلسطينيين وضربتهم وأطلقت النار عليهم، لأنهم كانوا يتظاهرون ضد النظام الإرهابي. ولم ير الناس ذلك على قناة شبكة الأخبار الكبلية CNN أو هيئة الإذاعة البريطانية، ولم يسمعوا عنه؛ ولكنهم كانوا يقتلون الناس في شوارع غزة.

ولم نسمع شيئا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولا ممّا يسمى مجلس حقوق الإنسان، الذي لم يذكر حتى حماس في تقريره الأخير الصادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الاحتجاجات التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال. بل إنه لام إسرائيل على جميع ما تعاني منه غزة. وأعادت هذه الهيئات ببساطة تأكيد ما كان دائما صحيحا: بالنسبة للأمم المتحدة، جميع الناس جديرون بحقوق الإنسان، باستثناء شعب إسرائيل. والفلسطينيون في غزة هم الذين يدفعون الثمن الباهظ لجرائم قيادتهم. واسألوا الممثل الفلسطيني عن رأيه حقا في نظام حماس في غزة وعن الطريقة التي يتعامل بها مع الشعب الفلسطيني في غزة.

لقد ولجنا واقعا جديدا. واكتسبت حماس القدرة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى في عمق إسرائيل، تتجاوز تل أبيب وتصل إلى مشميريت. وبالنسبة لي، فإن الهجوم الإرهابي على مشميريت حيث سقط أخر صاروخ، كان قريباً من منزلي أكثر من اللازم، لأن مشميريت هي محل إقامتي. إنه المكان الذي تعيش فيه أسرتي وأربي فيه أولادي. وأعرف الأسرة التي ضرب الصاروخ منزلها؛ ومنزلي لا يبعد سوى بضع مئات من الأقدام فحسب. تصوروا لو أُطلق صاروخ على منزلكم. وتصوروا أنه يستهدف أطفالكم. وتصوروا الآن أن الإرهابيين الذين شنوا الهجوم قالوا إن ذلك كان حادثاً، كما فعلت حماس؛ لن تقبلوا بذلك أبداً. ولن تترددوا في اتخاذ إجراء. وتصوروا أن صاروخاً ضرب باريس أو ليما أو برلين أو أي عاصمة من العواصم. لو سقط صاروخ غدا صباحا وقال أحدهم إن ذلك كان حادثاً، فستمنحون الأولوية لشعبكم، ومن المرجح أن تحظوا بدعم هذه الهيئة.

ولذلك، أود أن أكون واضحا جدا. لم يكن ما حصل يوم الإثنين حادثاً. بل ارتكبت حماس جريمة شنعاء ضد إسرائيل، وكان ذلك عملا إرهابيا متعمدا ومباشرا ضد شعبنا، شأنه شأن كل هجوم من الهجمات الـ ٠٠٠ ١٢ السابقة. ولن نتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن وتوقعات إسرائيل من المجتمع الدولي مزدوجة: إذ ينبغي لمجلس الأمن أن يدين حماس إدانةً واضحةً وأن يدرجها على وجه السرعة في قائمة المنظمات الإرهابية. ويجب على الأمم المتحدة أن تدين حماس وأعمالها الإرهابية ضد إسرائيل بشكل لا لبس

فيه، ويجب على مجلس الأمن أن يصنف حماس باعتبارها منظمة إرهابية.

وينبغي أن يكون ٠٠٠ ١٢ صاروخ وقذيفة هاون دليلا كافيا لتبرير ذلك التصنيف. وستنسب بعض البلدان، كما سمعنا خلال الساعة الماضية، إلى نفسها التفوق الأخلاقي وتطلب من إسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وستسعى إلى تبرير الهجوم، مستخدمة مقولة ”كلا الجانبين“.

إنني لا أرى جانبين. بل أرى منظمة إرهابية وأرى بلدًا يدافع عن شعبه. وليكن واضحا تماما أننا لن نقبل بواقع يصبح أطفالنا في ظله أهدافًا لحركة حماس. ونحن مصممون على حماية شعبنا. وإذا استمرت الهجمات الإرهابية، فإن قادة حماس سيشعرون بقوة جيش الدفاع الإسرائيلي، وسيتم دفنهم في أنفاق غزة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): باختصار شديد، أود أن أشكر الممثلين الفلسطيني والإسرائيلي على الاستجابة الجزئية لطلبي بترك نص بيانيهما جانبا، ولكني آسف لعدم رد أي منهما على الأسئلة التي طرحتها. ألا يمكن لممثل فلسطين أن يقول كيف تخطط الحكومة الفلسطينية لوقف التحريض والاستفزاز والخطاب التحريضي؟ وما الذي تفعله لوقف سقوط القذائف على الإسرائيليين؟ ولم أسمع مرة من زميلنا الإسرائيلي عن الكيفية التي تريد بها إسرائيل تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فيما يتعلق بالمستوطنات أو ما تعتزم إسرائيل فعله حتى تتوقف الأزمة التي نقرأ عنها بخصوص الحرم الشريف وللتفاوض عليها مع الأردنيين. لقد قال كلا الممثلين أساسا الكلام نفسه. وقال الممثل الإسرائيلي كما أفهم، أنه ما دام الأطفال في مدينته أو قريته التي نشأ فيها لا يستطيعون النوم بسلام وفي مأمن من صواريخ حماس الفلسطينية، فإنه لا يستطيع الرد على مسألة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقال الممثل الفلسطيني نفس الشيء: ما دام الأطفال الفلسطينيون لا يستطيعون ضمان أنه في صباح اليوم التالي عندما يستيقظون لن تكون هناك جرافات أمام منازلهم جاءت لتدميرها، فيجب عليه أن يقرأ بيانه.

ولذلك، لم نحرز أي تقدم جوهري، لكنني أردت أن أتناول اقتراح الممثل الإسرائيلي. ففي ضوء الجزء الألماني من الرئاستين الألمانية – الفرنسية المشتركة، يسعدني للغاية أن أتلقف مع زملائي فكرته المتعلقة بعقد اجتماع غير رسمي لأعضاء مجلس الأمن مع الممثلين الإسرائيلي والفلسطيني خلف الأبواب المغلقة حتى نتمكن ربما من إطالة أمد النقاش.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة الكلمة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى ولكن فيما يتعلق بالتحريض، الذي نعتقد أنه يأتي من الجانب الآخر، إذا اعتقد الأعضاء أنه يأتي من جانبنا، فإننا نقبل المقترحات التالية، وهي أولاً، تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الأمن لمراقبة سلوكنا وسلوك الجانب الآخر. وأيا كان ما سيقرره المجلس مقدما، أقول إننا سنقبله، راقبوا سلوكنا. ولا تثقوا بما نقوله أو يقولونه. فالمجلس طرف ثالث. ولينشئ مجلس الأمن لجنة لمراجعة كتبنا التعليمية. أو إذا لم يرغب في ذلك، اطلبوا من اليونسكو القيام بالشيء ذاته كي نتمكن من الوقوف على حقيقة الاستفزاز والتحريض المزعومين. وأنا لا أدعي أننا مجموعة من الملائكة. إننا لسنا كذلك، بل نحن بشر. ولكن من أجل حل هذا اللغز، فلندعُ طرفا ثالثا ذا مصداقية إلى الحضور وتقييم سلوكنا ومناهجنا وسلوك ومناهج الجانب الآخر. هذا هو الرد على السؤال الأول الذي طرحه ممثل ألمانيا.

ثانيا، فيما يتعلق بالصواريخ، فإننا نرحب بلجنة يشكلها المجلس، لأن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ولتتمركز اللجنة في جانب غزة أو على الجانب الإسرائيلي، في الخليل أو في القدس الشرقية، وتراقب سلوكنا

وسلوكهم. ويجب أن تحاول أن تكون عنصرًا للردع لكي لا يتصرف أحد بشكل ينتهك القانون الدولي. ولا يمكن أن يستمر المجلس في الاكتفاء بمخاطبتنا. فبوسعه أن يرى المشكلة. ويجب أن يتحمل مسؤوليته ويتحرك. فمن الذي سيمنع المجلس من مراقبة الوضع؟ ويقول الأعضاء إنهم يريدون إنشاء لجنة خاصة أو هيئة خاصة يشكلها المجلس لمعرفة من ينتهك القانون الدولي، بما في ذلك جميع أنواع السلوك التي ذكرها الأعضاء، مثل القذائف.

إن هذه أفكار، وآمل أن ينظر فيها زملائي في مجلس الأمن ويأخذوها على محمل الجد حتى لا نستمر في الدوامة الأبدية التي يطالبنا المجلس فيها بالقيام بشيء ويعتقد أننا لا نقوم به، ويطلب من الطرف الآخر أن يفعل شيئًا ولا يقوم به. فلنرتق إلى مسوى المسؤولية. والمجلس طرف موضوعي. وأيا كان القرار الذي سيتخذه، ينبغي أن يكون القرار الأكثر موضوعية لأن المجلس مسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المفترض أيضا أن يكون أعضاء مجلس الأمن مدافعين عن القانون الدولي. وأنا أقول هذا بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقيادته: إننا نقبل أي اقتراح من هذا القبيل. وإذا كان المجلس قويًا بما فيه الكفاية ولديه نفوذ كاف، فيجب أن يرى ما إذا كان الطرف الآخر سيقبل هذه المقترحات. وبالمناسبة، فإنني أقبل إجراء مناقشة من دون بيانات، ولكنني لا أريد أن يجري ذلك وراء أبواب مغلقة. إنني أريد للعالم كله أن يرى سلوكنا جميعًا. ويجب أن تُبث هذه المناقشة تلفزيونيا إلى جميع أنحاء العالم. وإذا لم تكن الفكرة هي تلاوة بيانات، فإنني أقبلها. وإذا كانت الفكرة هي إجراء مناقشة صريحة للغاية في مجلس الأمن، فأنا أقبلها ولكن ليتم بثها إلى جميع أنحاء العالم. ولندع العالم كله يرى من يحاول العمل مع المجلس لفتح الأبواب أمام السلام ومن هو الذي يضع العراقيل ويحاول غلق الأبواب أمام تحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): للأسف، يمكن للمجلس أن يرى ما الذي نتعامل معه. ويمكنه أن يشكل لجنة أخرى وأن يتخذ قرارا آخر أو أن يعقد مناقشة فارغة أخرى. وفي نهاية المطاف، من أجل إجراء مفاوضات مستدامة، يتعين على الطرفين التحدث مباشرة، ونحن نتعامل مع مصر. واليوم، فإننا نحتفل باتفاقية السلام التي وقعناها مع مصر قبل ٤٠ عامًا. ولكننا وجدنا شريكا حقيقيا. فعندما جاء السادات إلى القدس، قال إنه يعترف بإسرائيل وأنه كان يجلس معنا ويتفاوض معنا. ويمكننا تشكيل لجنة أخرى. ونحن لسنا ضد تشكيل لجنة للتحقق من التحريض، ونحن نعرف الحقائق. لقد قدموا الكتب إلى المجلس. ويمكن لمجلس الأمن التحقق من ميزانية السلطة الفلسطينية، التي تذهب نسبة ٧ في المائة منها لإعالة أسر الإرهابيين. ولا ينبغي أن تنكر السلطة ذلك. والسيد ملادينوف هنا. ويمكنه المجيء وتقديم تقرير عن الكتب المدرسية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية وعن المدفوعات، التي تدفع منها رواتب الإرهابيين. ونحن لسنا ضد تشكيل لجنة ولكن في النهاية، من أجل المضي قدما، من الضروري إجراء مفاوضات مباشرة حقيقية. وهذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدمًا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرى عنصرا إيجابيا في هذا التبادل المحدود وغير المكتوب لوجهات النظر.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين ولا طلبات لأخذ الكلمة. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.